الأورو-متوسطية للحقوق: دليل التدريب على الدعوة لدى الاتحاد الأوروبي

السير عبر متاهة الاتحاد الأوروبي والتأثير على علاقاته مع دول جنوب المتوسط

EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق

الأورومتوسطية للحقوق

بروكسل – تشرين الأول (أكتوبر) 2016

Vestergade 16 Copenhagen K 1456 DENMARK

هاتف: +4532641700

Rue de Londres 17 Brussels 1050 BELGIUM

هاتف: +3225408647

البريد الإلكتروني: info@euromedrights.net

الموقع الإلكتروني: http://www.euromedrights.org

المعلومات الببليوجرافية

العنوان:

دليل التدريب على الدعوة لدى لاتحاد الأوروبي

السير عبر متاهة الاتحاد الأوروبي والتأثير على علاقاته مع دول جنوب المتوسط

المؤلف الرئيسي:

إيلينا زاكارينكو، بناء على نسخة أعدها في عام 2012 كريس كولير.

المحررون:

فنسنت فورست؛ إليس بوميه؛ حياة زغيش؛ مارك شيد-بولسن.

المؤلف المؤسساتي:

الأورو-متوسطية للحقوق.

الناشر: الأورو-متوسطية للحقوق.

تاريخ النشر: تشرين الأول (أكتوبر) 2016

الصفحات: - -

رقم التصنيف الدولي (ردمك)

ISBN: 978-87-92990-50-1

اللغة الأصلية: الإنجليزية

تصميم الكتاب وغلافه: جان-إيف ليبلون

مصطلحات الفهرسة: حقوق الإنسان؛ الدعوة؛ سياسات الاتحاد الأوروبي؛ صكوك الاتحاد الأوروبي

مصطلحات جغرافية: الاتحاد الأوروبي؛ دول البحر المتوسط

تشكر الشبكة الأورو-متوسطة للحقوق الهيئات المانحة التالية على دعمها المالي:

Svenska kyrkan
INTERNATIONELLT ARBETE

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

Danish-Arab Partnership Programme

Sida

SIGRID RAUSING TRUST

الأورو-متوسطية للحقوق: دليل التدريب على الدعوة لدى الاتحاد الأوروبي

السير عبر متاهة الاتحاد الأوروبي والتأثير على علاقاته مع دول جنوب المتوسط

المحتوى

قائمة الاختصارات
المقدمة

القسم الأول: الاتحاد الأوروبي

1. المجلس الأوروبي
2. الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
3. مجلس الاتحاد الأوروبي
4. ممثل الاتحاد الأوروبي الأعلى للشؤون الخارجية وسياسة الأمن/نائب رئيس المفوضية الأوروبية
5. دائرة العمل الأوروبي الخارجي
6. المفوضية الأوروبية
7. البرلمان الأوروبي
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية

القسم الثاني: سياسات وصكوك حقوق الإنسان للاتحاد الأوروبي على المستويات العالمية والإقليمية والثنائية

1. التزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان عالميا
2. التزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان في سياسته تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط
3. التزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان في العلاقات الثنائية مع دول الجوار الجنوبي

القسم الثالث: تصميم خريطة طريق الدعوة الفعالة لدى الاتحاد الأوروبي

1. كيفية وضع خارطة طريق للدعوة
2. كيفية حمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات
3. أمثلة على خرائط طريق للدعوة

الهوامش
ملحق: كيفية البحث عن معلومات الاتصال بأحد أو جهة ما في الاتحاد الأوروبي

قائمة الاختصارات

CFSP	Common Foreign and Security Policy	السياسة الخارجية والأمنية المشتركة
COHOM	Council of the EU's Working Party on Human Rights	مجلس الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي
COREPER	Permanent Representatives' Committee	لجنة الممثلين الدائمين
CSO	Civil society organisation	منظمة مجتمع مدني
DCFTA	Deep and Comprehensive Free Trade Agreement	منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة
EEAS	European External Action Service	دائرة العمل الأوروبي الخارجي
EESC	European Economic and Social Committee	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية
EED	European Endowment for Democracy	المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية
EIDHR	European Instrument for Democracy and Human Rights	الصك الأوروبي الخاص بالديمقراطية وحقوق الإنسان
EMP	Euro-Mediterranean Partnership	الشراكة الأورو-متوسطية
ENP	European Neighbourhood Policy	سياسة الجوار الأوروبي
ENI	European Neighbourhood Instrument	صك الجوار الأوروبي
EP	European Parliament	البرلمان الأوروبي
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
EUCO	European Council	المجلس الأوروبي
EUSR	European Union Special Representative	الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي
FAC	Foreign Affairs Council	مجلس الشؤون الخارجية
HR/VP	High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy/ Vice-President of the European Commission	ممثل الاتحاد الأوروبي الأعلى للشؤون الخارجية وسياسة الأمن/ نائب رئيس المفوضية الأوروبية
HRD	Human Rights Defender	مدافع/ة عن حقوق الإنسان
MAMA	Council of the EU's Maghreb-Mashreq Working Party	مجلس فريق عمل الاتحاد الأوروبي المعني بالمغرب والمشرق
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MEP	Member of the European Parliament	عضو البرلمان الأوروبي
NGO	Non-governmental organisation	منظمة غير حكومية
PSC	Council of the EU's Political and Security Committee	مجلس الاتحاد الأوروبي الخاص بلجنة السياسة والأمن
UfM	Union for the Mediterranean	الاتحاد من أجل المتوسط
UN	United Nations	الأمم المتحدة

جميع الروابط التشعبية المفعّلة متوفرة في نسخة الدليل الرقمية (بي دي اف) التي يمكن تحميلها من الرابط التالي:
http://www.euromedrights.org

المقدمة

بـدأت العلاقـة بـين الاتحـاد الأوروبي ودول جنـوب البحـر الأبيـض المتوسـط تشـهد تغيـرات كبـيرة عـلى مـدى السـنوات القليلـة الماضيـة.

في عـام 2011، في أعقـاب موجـة مـن الانتفاضـات في الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، راجـع الاتحـاد الأوروبي سياسـاته تجـاه المنطقـة لضـمان تركيزهـا أكـثر عـلى تعزيـز حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة. وشـملت المراجعـة تقديـم أمـوال إضافيـة للـدول التـي حققـت أكـبر قـدر مـن التقـدم في هذيـن المجالـين. ولكـن هـذا النهـج الإيجـابي لم يعمـر طويـلا نتيجـة لزيـادة انشـغال الـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي بمراقبـة الهجـرة، وإعطـاء الأولويـة في التعـاون مـع حكومـات دول جنـوب المتوسـط للإجـراءات الأمنيـة ومكافحـة الإرهـاب، لاعتبارهـا أن هنـاك أزمـة في هـذه المجـالات. وفي الوقـت نفسـه، اسـتمرت انتهـاكات الحقـوق الاجتماعيـة والاقتصاديـة والمدنيـة والسياسـية، وترافـق ذلـك مـع التقلـص السريـع لحيـز أنشـطة المجتمـع المـدني. ورغـم أن هـذه الأمـور تعتـبر عمومـا أحـد أسـباب انتفاضـات عـام 2011، إلا أنهـا اسـتمرت في بعـض الـدول وتفاقمـت في دول أخـرى.

الشـبكة الأورو-متوسـطية للحقـوق تتألـف من منظـمات تعمـل في المنطقة الاورو-متوسـطية، وهـي تهـدف إلى معالجـة هـذه المشـكلات. وتهـدف أيضـا)1(إلى إعـلاء شـأن وتعزيـز حقـوق الإنسـان والإصلاحـات الديمقراطيـة في المنطقـة مـن خلال إقامـة شراكات بين منظـمات المجتمع المـدني، والدفـاع عـن حقـوق الإنسـان وإعلاء شـأنها، وبنـاء قدرات الـشركاء المحليـين من خلال إقامـة شـبكات. تعتقد الأورو-متوسـطية للحقـوق أن علاقات الاتحاد الأوروبي مـع العالم العربي يمكـن أن تكـون منطلقـا لتعزيز وحماية حقوق الإنسـان والمبادئ الديمقراطيـة إضافة إلى تعزيز المجتمـع المـدني. ولكـن بالنظـر إلى التحديـات التـي تواجههـا علاقـة الاتحـاد الأوروبي مـع دول المنطقـة، هنـاك حاجـة إلى مناصرة منهجية ومنسـقة.

يهـدف هـذا الدليـل إلى مسـاعدة أعضـاء الأورو-متوسـطية للحقـوق ومنظـمات حقـوق الإنسـان الأخـرى عـلى فهـم سياسـات الاتحـاد الأوروبي وهيـاكل صنـع القـرارات فيـه، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار التغيـرات النـي نتجـت عـن مراجعـة سياسـة الجـوار الأوروبي منـذ عـام 2015، وخطـة العمـل الخاصـة بحقـوق الإنسـان والديمقراطيـة للأعـوام 2015-2019، والاتفاقيـات الثنائيـة التـي يتفـاوض الاتحـاد الأوروبي حولهـا مـع دول جنـوب المتوسـط (اتفاقيـات مناطـق تجـارة حـرة عميقـة وشـاملة؛ شراكات التنقـل؛ أولويـات الشراكـة المرتبطـة بسياسـة الجـوار الأوروبي؛ وضـع الشراكـة المتقـدم؛ إلى آخـره). ويهـدف هـذا الدليـل أيضـا إلى عـرض وتقديـم اقتراحـات عمليـة حـول كيـف يمكـن للمنظـمات بـذل جهـود دعـوة/ مناصرة لـدى الاتحـاد الأوروبي في إطـار سياسـاته وآلياتـه، والمسـاعدة عـلى تحديـد الأهـداف الصحيحـة والفاعلـين، واختيـار التوقيـت الأفضـل مـن أجـل أن تكـون الجهـود فعالـة أكـثر مـا يمكـن. ويبـين الدليـل للمنظـمات غـير الحكوميـة مـا يمكـن أن تطلبـه وتتوقعـه من مؤسسـات الاتحـاد الأوروبي، وكيـف يمكـن مقاربـة هـذه المؤسسـات. ويركـز الدليـل عـلى مـا يمكـن توقعـه مـن الـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي عـلى المسـتوى الميـداني أو في العواصـم.

الدليـل مقسـم إلى ثلاثـة أقسـام. يصـف القسـم الأول المؤسسـات والهيئـات الرئيسـية في الاتحـاد الأوروبي، ومجـالات اختصاصهـا، والإجـراءات التـي تسـتطيع اتخاذهـا، ودور الـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي. ويركـز القسـم الثـاني عـلى سياسـات ووسـائل الاتحـاد الأوروبي العالميـة الخاصـة بحقـوق الإنسـان، والـشراكات الإقليميـة مـع دول جنـوب المتوسـط، والعلاقـات الثنائيـة بـين الاتحـاد الأوروبي ودول الجـوار الجنـوبي. ويقـدم القسـم الثالـث إرشـادات بشـأن كيفيـة وضـع وتنفيـذ خارطـة طريـق لمناصرة فعالـة لـدى الاتحـاد الأوروبي، إضافـة إلى نصائـح عمليـة وأمثلـة عـلى ممارسـات حسـنة.

القسم الأول: الاتحاد الأوروبي

ولد الاتحاد الأوروبي نتيجة رغبة بعض الدول الأوروبية في التعاون في القضايا الاقتصادية والسياسية من خلال اعتماد تشريعات وسياسات مشتركة. ساهم الاتحاد تاريخيا في تقدم السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا. ولكن تماسكه يواجه في الوقت الحاضر تحديات كبيرة. أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي «تعزيز حقوق الإنسان داخليا وحول العالم»(2).

الاتحاد الأوروبي كما هو قائم اليوم نتاج تطور تدريجي، إذ بدأ ككيان فضفاض للتجارة والتعاون أسسته ست دول أوروبية في الخمسينيات. وتطورت الشراكة الأولى إلى سوق مشتركة تسمح بحرية حركة الناس والسلع والخدمات. وفي السبعينيات (3) توسع الحيز الجغرافي وأصبح الكيان يضم دولا أخرى غير الدول التي أسسته. وأصبح الكيان يعرف بالجماعة الاقتصادية الأوروبية نتيجة تزايد التعاون والتنسيق، فزاد ازدهاره، وزادت رغبة دول أخرى في الانضمام إليه. بحلول عام 2003، أصبح الكيان يعرف بالاتحاد الأوروبي. وتوسعت العضوية فيه وأصبح يضم 28 دولة (4). توسع العضوية الأكبر والأهم حدث في عام 2004، فقد شهد ذلك العام انضمام عشر دول.

كان الاندماج في مجال السياسة الخارجية بطيئا، خلافا لوضع التعاون في مجالي الاقتصاد والتجارة. ومع أن شكلا من أشكال التنسيق في السياسة الخارجية بدأ في السبعينيات، لم تعتمد سياسة خارجية وأمنية مشتركة إلا في عام 1993، وزادت أهميتها تدريجيا ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي. تم في معاهدة لشبونة المتفق عليها في عام 2009 استحداث منصب الممثل الأعلى/نائب رئيس المفوضية الأوروبية لقيادة السياسة الخارجية للاتحاد. وحل هذا المنصب محل تولي قيادة السياسة الخارجية من خلال رئاسة دورية. رغم استحداث هذا المنصب، لا يزال صنع القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خاضعا لهيمنة حكومات الدول الأعضاء.

المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي (المجلسان اللذان يمثلان مصالح الدول الأعضاء)، والمفوضية الأوروبية (التي تمثل مصلحة الاتحاد ككل)، ودائرة العمل الأوروبي الخارجي (الجسم الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي) والبرلمان الأوروبي (الذي يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي) هي هيئات الاتحاد الأوروبي الأكثر أهمية بالنسبة للمناصرة في مجالي السياسة الخارجية وحقوق الإنسان (5). مجلس الاتحاد الأوروبي (على مستوى وزراء يمثلون الدول الأعضاء) تتخذ القرارات فيه بتوافق الآراء أو الإجماع. بعد ذلك، تتولى تنفيذ القرارات دائرة العمل الأوروبي الخارجي بقيادة الممثل الأعلى/نائب الرئيس. أما البرلمان الأوروبي فدوره استشاري بشكل رئيسي.

هذا النمط لا ينطبق على قضايا الهجرة (التي تعتبر جزءا من سياسة الاتحاد الداخلية). تتخذ القرارات في مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا الهجرة بالأغلبية. وللبرلمان الأوروبي دور مباشر في التفاوض، ويشارك في سن التشريعات.

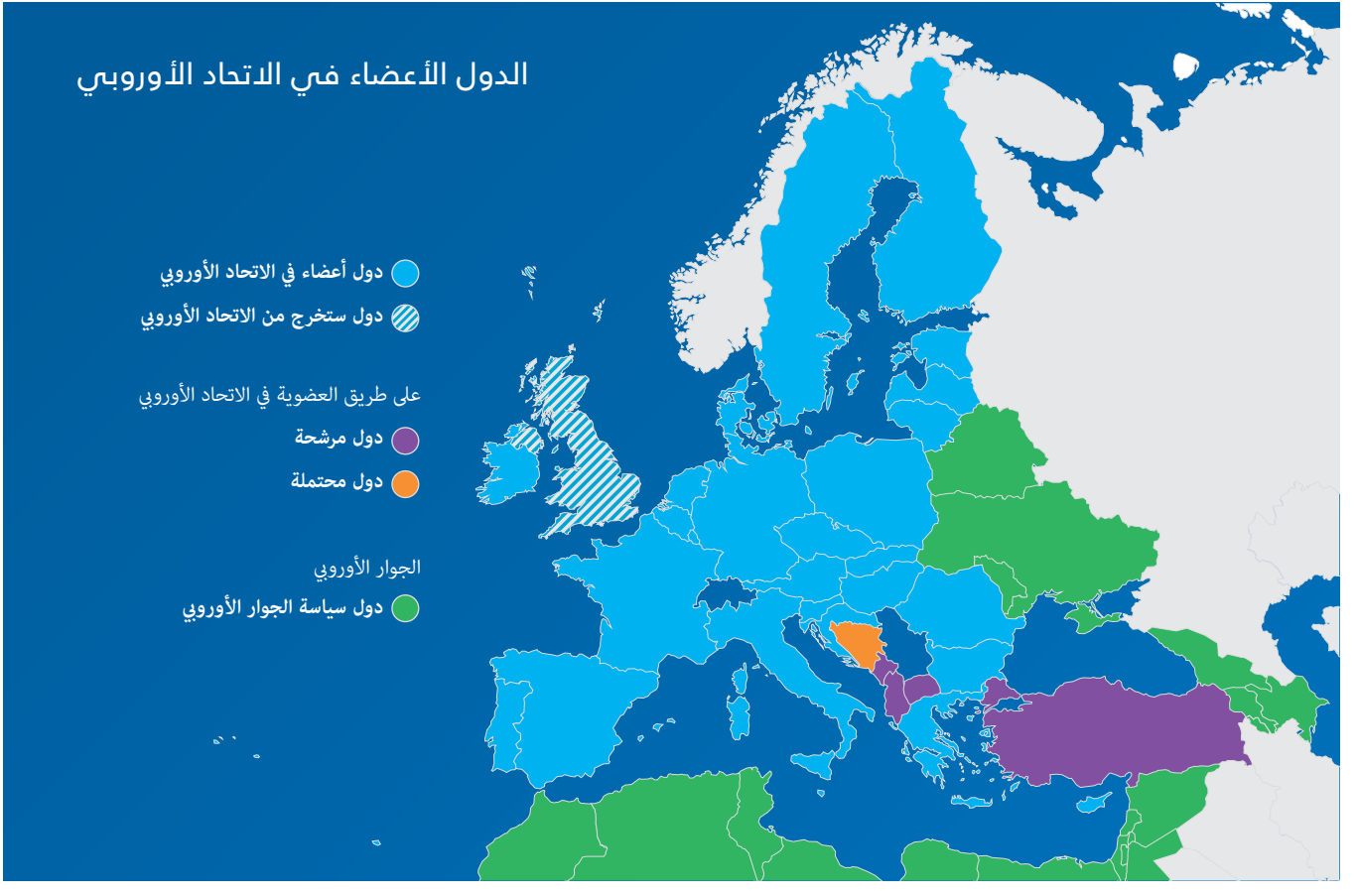
الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي
دول ستخرج من الاتحاد الأوروبي
على طريق العضوية في الاتحاد الأوروبي
دول مرشحة
دول محتملة
الجوار الأوروبي
دول سياسة الجوار الأوروبي

1. المجلس الأوروبي

يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول أو حكومات جميع الدول الأعضاء، إضافة إلى رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية. يشارك الممثل الأعلى/نائب الرئيس في اجتماعات هذا المجلس، ويكون حلقة الوصل بين المجلس الأوروبي ومجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد، الذي يرأسه أيضا الممثل الأعلى. يختار أعضاء المجلس الأوروبي رئيسا لفترة سنتين ونصف سنة (مع إمكانية تجديد الفترة مرة واحدة) لتنسيق أعمال المجلس والإشراف عليها (6).

يجتمع المجلس الأوروبي في العادة أربع مرات في السنة في بروكسل. ودوره هو تحديد «الاتجاه السياسي العام للاتحاد الأوروبي وأولوياته» (7). تتخذ القرارات في المجلس الأوروبي بتوافق الآراء، وتنشر على الملأ فيما يسمى استنتاجات المجلس الأوروبي.

2. الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية للاتحاد بتوافق الآراء أو التصويت بالإجماع. غير أن المواقف السياسية للدول الأعضاء في الاتحاد تحددها الحكومات في عواصم الدول الأعضاء، وبالتي تؤثر على الشكل النهائي لسياسة الاتحاد الخارجية. هذا يعني أن الدعوة/المناصرة على مستوى الدول الأعضاء، في عواصمها أو في بروكسل على مستوى الممثلين الدائمين، عنصر لا غنى عنه في مجال الدعوة/المناصرة المتعلقة بالسياسة الخارجية للاتحاد.

هناك تفاوت كبير بين مصالح دول الاتحاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومدى الانخراط في شؤون المنطقة، وفي الإرادة السياسية، والمقدرة على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا حقوق الإنسان. يدخل في الحسبان عوامل من قبيل التوجه السياسي للحكومة، والمصالح الخارجية (المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والهجرة، إلى آخره)، وتاريخ العلاقات مع الدول الأخرى، ونشاط البرلمان الوطني والمجتمع المدني. لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تمثيل قوي في الخارج من حيث عدد السفارات والموظفين. ودول أخرى لا تعطي الأولوية للسياسة الخارجية. بعض دول الاتحاد منخرطة إلى حد كبير في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة إرث تاريخي، أو القرب الجغرافي، أو علاقات سياسية واقتصادية وثقافية. الدول الأوروبية الأكثر انخراطا بشكل عام هي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وقبرص ومالطا. على سبيل المثال، لفرنسا دور قيادي في علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي. هذه العلاقات القوية تحول في بعض الأحيان دون اتخاذ هذه الدول الأوروبية مواقف حازمة تجاه حقوق الإنسان. دول أوروبا الشرقية، بالمقارنة، لا تهتم في كثير من الأحيان بالانخراط سياسيا في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. السياسة الخارجية لبعض دول أوروبا الشمالية، كالدنمارك وفنلندا وهولندا والسويد، شملت تقليديا إعلاء شأن حقوق الإنسان.

على مستوى الدول الأعضاء، ترسم وزارة الخارجية في كل دولة سياستها الخارجية. يمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممثل دائم على مستوى سفير وطاقم من العاملين في بعثة دائمة في بروكسل. تختص البعثة الدائمة بمناطق محددة (المشرق العربي ومغربه مثلا) أو بقضايا (حقوق الهجرة أو الإنسان مثلا).

البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء يمكن أن تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية. يراقب البرلمانيون تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء أكان التنفيذ من جانب حكومة بلد البرلمان أم من قبل الاتحاد الأوروبي. لبعض البرلمانات لجان دائمة للشؤون الخارجية أو شؤون الاتحاد الأوروبي أو حقوق الإنسان. ويمكن لهذه اللجان أن تقوم بتحقيقات، وإصدار تقارير، وعقد جلسات استماع، وإصدار توصيات لوزارة الخارجية. تشهد بعض البرلمانات تأسيس بعض الأعضاء جمعيات صداقة أو تضامن مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي يعني وجود اهتمام بهذه الدول (8). وبوسع عضو البرلمان أن يوجه أسئلة إلى وزارة الخارجية، وأن يقترح قرارات تنتقد السياسات أو تنفيذها، وأن يطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات. القرارات الصادرة عن البرلمانات المحلية ملزمة للحكومة، خلافا لقرارات البرلمان الأوروبي. وقد يستدعى وزير الخارجية للبرلمان للرد على الأسئلة التي تطرح في نقاش حول قضية محددة في مجال حقوق الإنسان. وقد يزور أعضاء البرلمانات الوطنية دولا خارج الاتحاد الأوروبي، ويمكن عندئذ أن يجتمعوا مع ممثلي المجتمع المدني، وإثارة قضايا حقوق الإنسان وحالات فردية مع النظراء والمسؤولين في السلطات المحلية.

في الميدان:

للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سفارات وقنصليات في الدول الأخرى، وهي تمثل مصالح الدولة وتروج لها وتقدم المساعدة للمواطنين، وتصدر التأشيرات للمواطنين الأجانب.

بعثات الاتحاد الأوروبي عليها واجب التصرف وفق المواقف المشتركة للاتحاد (الملزمة)، ويتوقع منها أن تنفذ السياسات (غير الملزمة)، مثل المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي أو خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (9). بالإضافة إلى سياسات الاتحاد الأوروبي، لكل دولة عضو في الاتحاد سياسة خارجية خاصة وأخرى تتعلق بالهجرة وحقوق الإنسان، ولديها وسائل متوفرة للاتحاد الأوروبي ومنها المساعي الدبلوماسية غير المعلنة (10)، والبيانات العلنية، وتقديم التمويل. وبوسع السفراء وممثلي الحكومة أو البرلمان الوطني الزائرين أن يثيروا قضايا حقوق الإنسان والحالات الفردية في اجتماعات مع السلطات المحلية تعقد لغرض محدد، أو في الاجتماعات المنتظمة أو الثنائية المتفق عليها مع الحكومة. ترتب السفارات هذه الاجتماعات، وهي تمثل فرصا مهمة للتأثير على سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

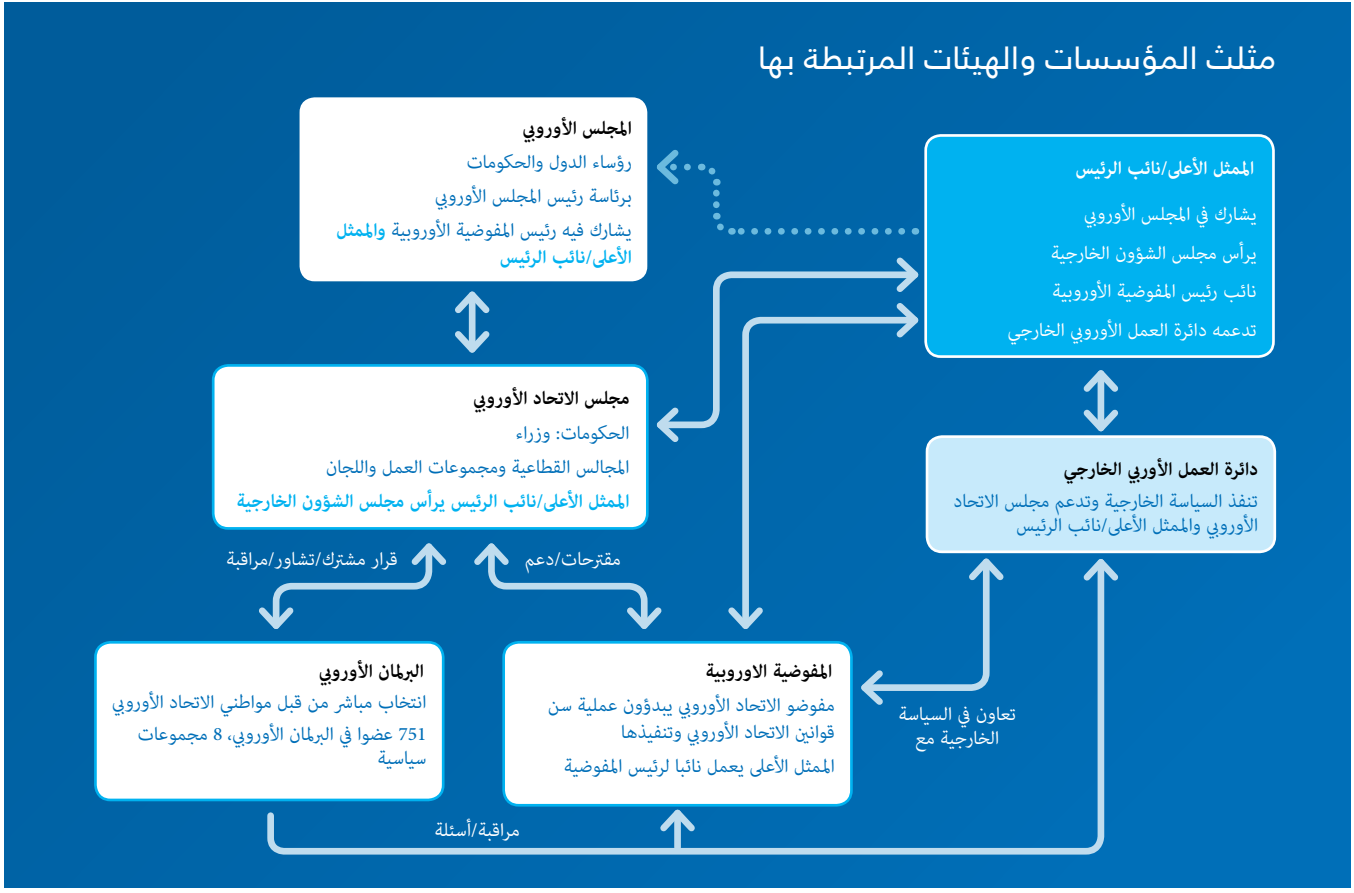
مثلث المؤسسات والهيئات المرتبطة بها
المجلس الأوروبي
رؤساء الدول والحكومات
برئاسة رئيس المجلس الأوروبي
يشارك فيه رئيس المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى/نائب الرئيس
الممثل الأعلى/نائب الرئيس
يشارك في المجلس الأوروبي
يرأس مجلس الشؤون الخارجية
نائب رئيس المفوضية الأوروبية
تدعمه دائرة العمل الأوروبي الخارجي
مجلس الاتحاد الأوروبي
الحكومات: وزراء
المجالس القطاعية ومجموعات العمل واللجان
الممثل الأعلى/نائب الرئيس يرأس مجلس الشؤون الخارجية
دائرة العمل الأوربي الخارجي
تنفذ السياسة الخارجية وتدعم مجلس الاتحاد الأوروبي والممثل الأعلى/نائب الرئيس
قرار مشترك/تشاور/مراقبة
مقترحات/دعم
البرلمان الأوروبي
انتخاب مباشر من قبل مواطني الاتحاد الأوروبي
751 عضوا في البرلمان الأوروبي، 8 مجموعات سياسية
المفوضية الاوروبية
مفوض الاتحاد الأوروبي يبدؤون عملية سن قوانين الاتحاد الأوروبي وتنفيذها
الممثل الأعلى يعمل نائبا لرئيس المفوضية
تعاون في السياسة الخارجية مع
مراقبة/أسئلة

3. مجلس الاتحاد الأوروبي

مجلس الاتحاد الأوروبي هو المؤسسة التي تمثل حكومات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يعقد وزراء هذا المجلس اجتماعات ضمن تشكيلات ذات مسميات مختلفة لبحث سياسات محددة في مجالات عدة.

أحد هذه التشكيلات مجلس الشؤون الخارجية، الذي يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، الذين يجتمعون مرة كل شهر. يرأس هذا المجلس الممثل الأعلى/نائب الرئيس (انظر/ي القسم الخاص بهذا المنصب أدناه). يتخذ مجلس الشؤون الخارجية القرارات بشأن توجهات سياسات الاتحاد الخارجية والأمنية. ويمكنه كذلك تبني مواقف تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأخرى، وقرارات بشأن إجراءات يتخذها الاتحاد الأوروبي ردا على هذه الانتهاكات. ويمكن أن تشمل الإجراءات عقوبات تستهدف سياسات أو أفرادا، مثل تقييد الدخول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي أو تجميد أموال الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان (11). وتصدر مواقف المجلس والإجراءات التي يراد تنفيذها فيما يسمى استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية (12).

تحدد الدول الأعضاء في المجلس جدول أعماله باقتراح قضايا محددة للنقاش، أو طلب اتخاذ إجراءات محددة، أو حشد التأييد لموقف ما تحبذه. ويمكن للدول الأعضاء أيضا عرقلة قيام الاتحاد بعمل ما، لأن قرارات المجلس تصدر بتوافق الآراء أو الاجماع، وليس بأغلبية الأصوات. هذا يعني أن على جميع الدول الأعضاء الاتفاق على مسار العمل. ونتيجة لذلك، يجري في كثير من الأحيان «تخفيف» مواقف الاتحاد الأوروبي في النقاشات خلف الأبواب المغلقة. لذلك، من الصعب التأثير على مواقف الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى غياب الشفافية بالنسبة إلى موقف كل دولة، ومقدرة الدول الأقوى على توجيه قرارات المجلس نحو الانسجام مع مصالحها.

مجلس أوروبا:

مجلس أوروبا كيان مختلف عن مجلس الاتحاد الأوروبي، ولذا ينبغي عدم الخلط بينهما. يتألف مجلس أوروبا من ممثلي 47 دولة أوروبية بما في ذلك روسيا وتركيا. تأسس مجلس أوروبا في عام 1949، ويسعى إلى تعزيز المبادئ المشتركة والديمقراطية القائمة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويمارس عمله من خلال آليات حقوق الإنسان، التي تشمل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومقرها في ستراسبورغ. ولا توجد صلة هيكلية بين مجلس أوروبا مع عمل الاتحاد الأوروبي.

تتولى اللجنة السياسية والأمنية التحضير لعمل مجلس الشؤون الخارجية. وتتألف اللجنة من سفراء الدول الأعضاء لدى الاتحاد الأوروبي، ويتولى رئاسة اللجنة مسؤول من دائرة العمل الأوروبي الخارجي. تقدم اللجنة للمجلس التنسيق اللازم والخبرة في مجال السياسة الخارجية. وتحصل اللجنة على دعم من بضع لجان عمل مختصة بمناطق أو موضوعات. لجنة العمل الأهم للمنظمات الأعضاء في الأورو-متوسطية للحقوق هي لجنة المغرب-المشرق. تضم هذه اللجنة ممثلي الدول الأعضاء لدى الاتحاد الأوروبي، ويرأسها مسؤول من دائرة العمل الأوروبي الخارجي. تشمل ولاية اللجنة الفرعية هذه صياغة سياسة الاتحاد الأوروبي نحو دول جنوب المتوسط والإشراف على تنفيذها. ولذا يمكن لهذه اللجنة أن تناقش أوضاع حقوق الإنسان، والإجراءات التي ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتخذها. ومن المهم الإشارة إلى أن لجنة المغرب-المشرق تعد استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية بخصوص المنطقة، وتمر الاستنتاجات عبر اللجنة السياسية الأمنية قبل أن يتم اعتمادها. بمساعدة دائرة العمل الخارجي، تقوم لجنة المغرب-المشرق بالتحضير لاجتماعات مجلس الشراكة (13)، وصياغة البيانات العلنية التي تصدر عن الاتحاد الأوروبي بخصوص شؤون منطقة جنوب البحر الابيض المتوسط. تعد دائرة العمل

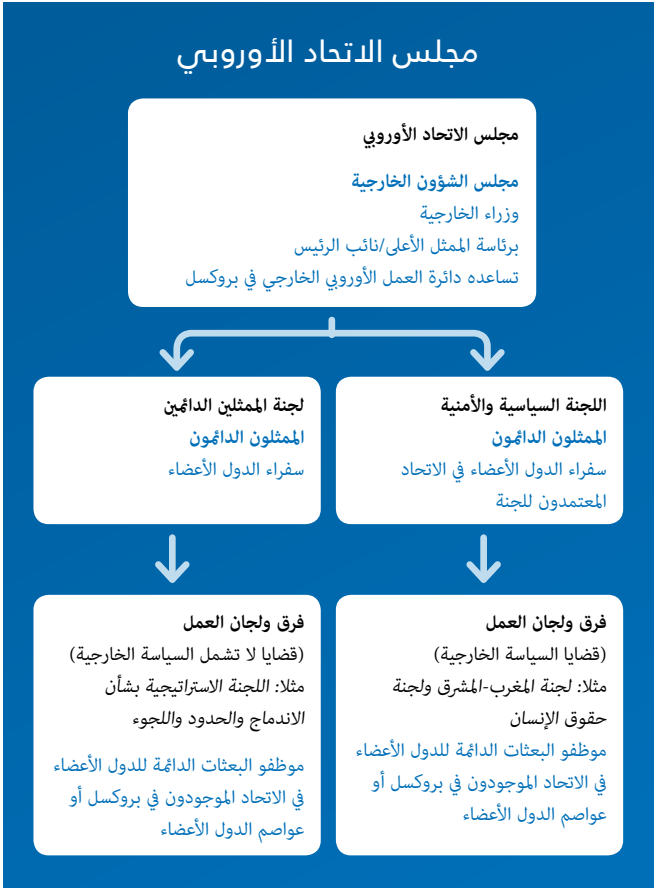

الخارجي جداول أعمال اللجان الفرعية المعنية بحقوق الإنسان المكونة من مسؤولين من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط. وتناقش لجنة المغرب-المشرق جداول الأعمال وتوافق عليها. وبناء على مقترحات من دائرة العمل الخارجي، تتولى لجنة المغرب-المشرق المسؤولية عن تحديد أولويات الشراكات التي تقام في سياق سياسة الجوار الأوروبي (عرفت باسم خطط العمل قبل مراجعة سياسة الجوار في عام 2015)، ثم ترفعها إلى مستوى أعلى.

مـن اللجـان العاملة الأخـرى ذات الصلة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسـان، المسـؤولة عن صياغة مواقـف وسياسـات الاتحـاد الأوروبي في مجـال حقـوق الإنسـان في السياسـة الخارجيـة، ورصـد تنفيـذ الصكـوك ذات الصلـة، مثـل إرشـادات الاتحـاد الأوروبي (15) بشـأن حقـوق الإنسـان (المبـادئ التوجيهيـة). تشرف لجنة حقوق الإنسـان على مشـاركة الاتحاد الأوروبي في مؤسسـات الأمـم المتحـدة، وتنسـيق مواقـف الاتحـاد فيهـا. وهـي مسـؤولة أيضـا عـن اسـتراتيجية الاتحاد الأوروبي العالميـة لحقـوق الإنسـان ودمـج حقـوق الإنسـان في عمل اللجـان العاملـة التي تعنى بمناطـق، مثـل لجنـة المغرب-المـشرق. ونتيجـة لذلـك، فـإن وثائق مثـل الاسـتراتيجيات القطرية المتعلقـة بحقـوق الإنسـان والديمقراطيـة في الـشرق الأوسـط وأفريقيـا تبحـث ويتفـق عليها في اجتـماع مشـترك للجنـة المغرب-المـشرق ولجنـة حقوق الإنسـان.

تبحـث قضايـا الهجـرة في مجلـس العـدل والشـؤون الداخليـة، الـذي يضـم وزراء العدل والداخليـة، ويجتمـع مـرة كل شـهرين (16). بخـلاف اسـتنتاجات مجلـس الشـؤون الخارجيـة، يتـم تبنـي اسـتنتاجات مجلـس العـدل والشـؤون الداخليـة بـ «أغلبيـة مشروطـة»، إذ ينبغـي أن يوافـق عـلى الاسـتنتاجات البرلمـان الأوروبي وفق إجراء يسـمى «الإجـراء التشريعـي العـادي».

لجنـة العمـل المعنيـة بالهجـرة اسـمها لجنـة الهجـرة والحـدود واللجـوء، وتتألـف مـن مسـؤولين كبـار في الـدول الأعضـاء في الاتحاد. وتتولى اللجنة التحضـير لاجتماعات مجلس العـدل والشـؤون الداخلية.

4. الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن/نائب رئيس المفوضية الأوروبية

يمثل صاحب/ة هذا المنصب الاتحاد الأوروبي خارجيا، وهو أيضا رئيس مجلس الشؤون الخارجية. وينسق الممثل الأعلى السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد، ويتولى تنفيذها. بحكم المنصب، يقوم الممثل الأعلى بزيارات للدول الأخرى لبحث علاقاتها مع الاتحاد. للممثل الأعلى مجلس يضم موظفين من بينهم مسؤول عن العلاقات مع المجتمع المدني وآخر عن منطقة الشرق الأوسط.

بوسع الممثل الأعلى إصدار بيانات علنية بشأن قضايا مشمولة بسياسة الاتحاد الخارجية، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان. البيانات الصادرة عن الممثل الأعلى يمكن أن تكون «بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي» – وفي هذه الحالة تقوم دائرة العمل الخارجي بصياغة البيان وتوافق عليه جميع الدول الأعضاء. وقد يكون البيان صادرا باسم «الممثل الأعلى» أو عن «الناطق الرسمي» (17)، وفي هذه الحالة لا يحتاج البيان إلى موافقة الدول الأعضاء. المساعي الدبلوماسية غير المعلنة (18) في مجال السياسة الخارجية من ضمن المسؤوليات الرسمية للممثل الأعلى.

بعد اعتماد الاتحاد الأوروبي الإطار الاستراتيجي وخطة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (19) للأعوام 2012-2014، عين مجلس الشؤون الخارجية ممثلا خاصا للاتحاد يعنى بحقوق الإنسان، وذلك لدعم عمل الممثل الأعلى في هذا المجال وتعزيز فاعلية سياسة الاتحاد تجاه حقوق الإنسان وتسليط الضوء عليها. وتم تعيين ممثل خاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، وكلف بالعمل على استئناف مفاوضات مجدية تهدف إلى التوصل إلى اتفاقية سلام شامل على أساس وجود دولتين: فلسطين وإسرائيل. بوسع الممثل الخاص أن يجتمع ويتشاور مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن الحقوق لاطلاعهم على ما يفيد عملهم، ويمكن أن يثير حالات محددة، أو الانتهاكات المنهجية، في الحوارات التي يجريها مع المسؤولين في الدول التي يزورها.

5. دائرة العمل الأوروبي الخارجي

أنشئت دائرة العمل الأوروبي الخارجي في عام 2010، وهي الجهاز الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي. مقر الدائرة في بروكسل، وهي تابعة لسلطة الممثل الأعلى/نائب الرئيس، وتساعده على القيام بأعماله.

الدائرة مقسمة إلى عدد من المديريات الجغرافية، من بينها مديرية تعنى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهناك مديرية تعنى بحقوق الإنسان والقضايا العالمية ومتعددة الأطراف. ضمن المديرية التي تعنى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هناك وحدات تعنى بمصر وسورية ولبنان والأردن؛ وإسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة وعملية السلام في الشرق الأوسط؛ ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس وليبيا). وضمن هذه الوحدات الجغرافية، هناك مسؤول مختص بكل دولة في منطقة الاختصاص. هناك المزيد من الوحدات التي تعنى بموضوعات تشمل السياسات الإقليمية تجاه دول جنوب المتوسط، واستراتيجيات وأدوات سياسة الجوار الأوروبي. موظفو مديرية حقوق الإنسان والقضايا العالمية والمتعددة الأطراف تسند إليهم مسؤوليات متعلقة بدول أو مناطق وموضوعات محددة، مثل مكافحة التعذيب، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والقانوني الإنساني الدولي، إلى آخره.

تقوم دائرة العمل الأوروبي الخارجي بإعداد مواقف السياسة وجداول أعمال الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف (مثل مجالس الشراكة، ولجان الشراكة ولجانها الفرعية، واللجان الفرعية التي تعنى بحقوق الإنسان). وتصوغ الدائرة التقارير والبيانات (تلك الصادرة قبل اجتماعات مجالس الشراكة، والمذكرات الدبلوماسية). وهكذا، فإن دور الدائرة تقديم الدعم لعمل الممثل الأعلى/نائب الرئيس، ومجلس الشؤون الخارجية ولجان العمل التابعة له. يتولى مسؤول من دائرة العمل الأوروبي الخارجي رئاسة فرق العمل التابعة لمجلس الشؤون الخارجية، بما في ذلك لجنة المغرب-المشرق، ولجنة حقوق الإنسان. أسند مجلس الاتحاد الأوروبي لقسم الاستراتيجيات والصكوك في دائرة العمل الخارجي مهمة قيادة المفاوضات المتعلقة بخطط العمل المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبي (اسمها الآن أولويات الشراكة)، ورفع التقارير عن تنفيذها، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية.

في الميدان:

تمثل الاتحاد الأوروبي في الدول الأخرى بعثات الاتحاد. ورغم أن رؤساء البعثات تابعون رسميا لدائرة العمل الأوروبي الخارجي، إلا أن الكثير من موظفي البعثات (وخاصة في قسم العمليات) تابعون للمفوضية الأوروبية. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية المحلية، تمثل البعثات نقطة الاتصال الأولى مع الاتحاد الأوروبي، ودورها لا يقتصر على كونها جهة مانحة، بل تمثل أهدافا قيمة لجهود الدعوة/المناصرة، لأنها (البعثات) تلعب دورا مهما في وضع وتنفيذ سياسات الاتحاد في مجال حقوق الإنسان.

يتولى رئاسة البعثة دبلوماسي على مستوى سفير، والبعثة تقسم عادة إلى قسمين: السياسي والعملياتي. تقوم البعثات بأعمال نيابة عن الاتحاد، كالقيام بحوار سياسي، وتوجيه مذكرات دبلوماسية. قسم العمليات مسؤول عن إدارة التمويل وبرامج الاتحاد الأوروبي على الأرض. ويجب أن يكون في مقر كل بعثة شخص مهمته التركيز على قضايا حقوق الإنسان، ويجب أن تكون المعلومات عن سبل الاتصال به منشورة بشكل واضح على موقع البعثة في الإنترنت. وانسجاما مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (20)، يجب أن يكون لدى كل بعثة مسؤول اتصال مختص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي ينسق عمل الاتحاد الأوروبي، ويدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. قد يتولى المسؤوليتين شخص واحد، ولكن في بعض الحالات، يتولى المسؤولية الثانية موظف من سفارة إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد.

تشارك بعثات الاتحاد الأوروبي في صياغة أولويات الشراكة المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبي (كانت تسمى خطط العمل سابقا)، وفي إعداد التقارير عن تنفيذها (كان تسمى التقارير المرحلية قبل مراجعة سياسة الجوار الأوروبي في عام 2015). وتساهم البعثات أيضا في تقديم المعلومات للمسؤولين الأعلى مستوى قبل عقد اجتماعات مجلس الشراكة ولجانه الفرعية. ويتوقع من البعثات أن تجري مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك التشاور معها قبل اجتماع اللجنة الفرعية التي تعنى بحقوق الإنسان. كما أنها تطلع منظمات المجتمع المدني على ما دار في هذه الاجتماعات. ولكن هذه المشاورات قد لا تحدث دائما.

تلعب بعثات الاتحاد الأوروبي دورا رئيسيا في تخطيط برامج زيارات ممثلي الاتحاد الأوروبي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل زيارة الممثل الأعلى/نائب الرئيس، وزيارات المفوضين الأوروبيين، وممثل الاتحاد الخاص بحقوق الإنسان، وزيارات وفود ولجان البرلمان الأوروبي، أو العاملين في دائرة العمل الخارجي أو المفوضية. وبالتالي يمكن لبعثات الاتحاد الأوروبي اقتراح عقد اجتماعات بين ممثلي الاتحاد الأوروبي الزائرين ومنظمات المجتمع المدني المحلية. وتستطيع المنظمات غير الحكومية طلب عقد اجتماعات معهم. تشارك بعثات الاتحاد الأوروبي أيضا في وضع البرامج الثنائية، وتدير التمويل المخصص لدعم تنمية القدرات والمجتمع المدني.

يعقد رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي، وسفراء الدول الأعضاء في الاتحاد، اجتماعات دورية لتنسيق السياسات. وغالبا ما تنشأ مجموعات عمل تعنى بحقوق الإنسان يلتقي فيها موظفو كل من بعثة الاتحاد وسفارات الدول الأعضاء العاملون على قضايا حقوق الإنسان. تناقش على المستويين قضايا حقوق الإنسان، وإجراءات الاتحاد الأوروبي، وتتخذ القرارات بشأن ذلك. والبيانات التي تصدر باسم الاتحاد محليا تحصل على موافقة جماعية من السفراء ورئيس بعثة الاتحاد.

بعثات الاتحاد الأوروبي
سفارات الدول الأعضاء
بعثة الاتحاد الأوربي
سفراء/رؤساء بعثات
رؤساء البعثات
سفير/رئيس البعثة
نواب رؤساء البعثات
اجتماع فرق العمل المعني بحقوق الإنسان
رئيس القسم السياسي/ مسؤول حقوق الإنسان

6. المفوضية الأوروبية

المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وتتكون من هيئة المفوضين (مفوض من كل دولة عضو) وجهاز بيروقراطي يدعم عملهم. لا يمثل المفوضون مصالح دول الاتحاد على حدة، بل يمثلون مصالح الاتحاد ككل.

يعين المجلس الأوروبي رئيس المفوضية الأوروبية، الذي بدوره يعين المفوضين الآخرين. مدة الخدمة في منصب المفوض خمس سنوات، ويجب أن تكون بموافقة البرلمان الأوروبي. يتولى المفوض المسؤولية عن إدارة إحدى المديريات العامة التي تتألف منها المفوضية. الأدوار الرئيسية للمفوضية الأوروبية تشمل اقتراح تشريعات جديدة، وتطبيق القانون الأوروبي، وتحديد الأهداف والأولويات لعمل الاتحاد الأوروبي والعمل على تحقيقها، وإدارة وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي وموازنته، وتمثيل الاتحاد الأوروبي خارجيا فيما يتعلق بمجالات سياسة معينة، مثل الهجرة والتجارة.

أحد المفوضين مسؤول عن سياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات توسيع عضوية الاتحاد، وتشمل مسؤولياته دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار القضايا المرتبطة بولاية المفوضية، ويساعده في هذا المنصب المديرية العامة لمفاوضات توسيع العضوية والجوار الأوروبي. يقوم هذا المفوض بزيارات إلى دول مختلفة، ويجتمع مع مسؤولين لبحث تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ويبحث ما يثير القلق تجاه حقوق الإنسان، ويدلي بتصريحات علنية.

المديرية العامة لمفاوضات الجوار وتوسيع العضوية تدير التمويل المقدم إلى الدول المستفيدة من سياسة الجوار الأوروبي من خلال صك الجوار الأوروبي، وهو الصك الذي حل محل صك شراكة الجوار الأوروبي، الذي كان معمولا به في الأعوام 2007-2013. وتدير المديرية أيضا برنامج دعم المجتمع المدني المرتبط بسياسة الجوار الأوروبي (21). المديرية العامة للتعاون والتنمية الدولية تدير الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو صندوق مخصص للمدافعين عن حقوق الإنسان، وتدير صناديق لتمويل قضايا أخرى.

علاقات الاتحاد التجارية مع الدول الأخرى تديرها المديرية العامة للتجارة. هدف الاتحاد الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إقامة منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة، تزيل الحواجز من طريق التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط من جهة، وبين دول جنوب المتوسط نفسها من جهة أخرى. ترد الأهداف التجارية في عدد من أحكام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية (22). تنسق المديرية العامة للتجارة أيضا المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة، التي بدأت المفاوضات مع المغرب بشأنها في عام 2013، ومع تونس في عام 2015. وتجري حاليا المرحلة التمهيدية لبدء المفاوضات مع الأردن.

المسؤولية عن قضايا الهجرة ضمن اختصاص المفوض المسؤول عن الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة، والمديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية. على سبيل المثال، يتولى موظفو المديرية العامة للهجرة المسؤولية عن المفاوضات الثنائية المتعلقة بشراكات التنقل بين الاتحاد ودول جنوب المتوسط، وهي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة في المنطقة.

7. البرلمان الأوروبي

البرلمان الأوروبي هو الهيئة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تأتي العضوية فيه عبر الانتخاب المباشر، وهو بالتالي الهيئة التي تمثل مواطني الاتحاد الأوروبي. نتيجة لذلك، للبرلمان الأوروبي دور مهم في مراقبة سياسات الاتحاد الأوروبي وتقديم التوصيات إلى مجلس الاتحاد الأوروبي ودائرة العمل الأوروبي الخارجي. والبرلمان الأوروبي هو المؤسسة الأنشط في مجال حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني. ويمكن أن يلعب دورا هاما في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن خلافا لوضع البرلمانات الوطنية، ليس للبرلمان الأوروبي سلطة رسمية أو تأثير على السياسة الخارجية للاتحاد، وبالتالي لا يستطيع محاسبة السياسيين وصناع القرار إلى الحد الممكن للبرلمانات الوطنية.

ولكن للبرلمان الأوروبي سلطات ذات علاقة بالتشريعات والموازنة والإشراف، ويعتمد تشريعات الاتحاد بالتعاون مع المجلس. وللبرلمان الأوروبي حق الموافقة على موازنة الاتحاد، ويستطيع اقتراح تعديلات عليها، والإشراف على الإنفاق. بناء على ذلك، يحق للبرلمان الأوروبي تعديل الموازنة الخاصة بالسياسة الخارجية. وبصفته هيئة تشريعية مشتركة، يحق له اقرار الصكوك المالية الخاصة بالإجراءات الخارجية. ولا بد من الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي على اتفاقيات الشراكة والاتفاقيات التجارية. إضافة إلى ذلك، لا بد من موافقة البرلمان الأوروبي على تعيين الشخص الذي يختار لمنصب الممثل الأعلى/نائب الرئيس، الذي عليه أن يؤدي دوره آخذا في الاعتبار وجهات نظر البرلمان. هذه الصلاحية يعززها نقاش يجري في البرلمان مرتين في السنة مع الممثل الأعلى/نائب الرئيس حول التقدم الذي أحرز في تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد (23).

عدد أعضاء البرلمان الأوروبي 751 عضوا (24)، وفترة خدمة العضو في البرلمان خمس سنوات. يخصص لكل دولة عضو في الاتحاد عدد من الأعضاء يتناسب من عدد سكان الدولة. والأحزاب السياسية الوطنية المختلفة تعمل معا على شكل مجموعات سياسية وفق برامجها وقيمها. ولذا تتغير أسماء المجموعات والأحزاب المشاركة فيها أثناء دورة البرلمان الواحدة، ومن دورة إلى أخرى (25).

ينتخب البرلمان رئيسا له، وهو يمثله خارجيا وفي مؤسسات الاتحاد الأخرى. تشمل أنشطة الرئيس إجراء الزيارات واللقاءات (في دول الاتحاد والدول الأخرى)، ويثير قضايا حقوق الإنسان وحالات فردية، ويدلي بتصريحات علنية.

يستطيع أعضاء البرلمان الأوروبي تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان من خلال أسئلة توجه إلى المجلس والمفوضية ودائرة العمل الخارجي، ويمكنهم توجيه أسئلة إلى مؤسسات أخرى عما تفعله، أو ما ستفعله لمعالجة الوضع. ويمكن لأعضاء البرلمان الأوروبي أيضا رفع توصيات بشأن اتخاذ إجراءات محددة (26). وبوسع نائب وحده، أو مجموعة من النواب، توجيه رسالة إلى الممثل الأعلى/نائب الرئيس لطلب اتخاذ إجراء كإصدار بيان علني على سبيل المثال.

تعتمد في جلسات البرلمان الأوروبي الكاملة قرارات تتعلق بحقوق الإنسان، وسياسة الجوار الأوروبي، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وتعتمد أيضا قرارات عاجلة بشأن حقوق الإنسان (27)، تسلط الضوء على انتهاكات محددة وطارئة في دول أخرى، والتعبير عن القلق من ذلك. ومع أن قرارات البرلمان غير ملزمة لمؤسسات الاتحاد الأخرى، فإنها قد تدعو المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، والممثل الأعلى/نائب الرئيس، ودائرة العمل الخارجي، وبعثات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، إلى اتخاذ إجراءات. ومن المحتمل أن يكون لقرارات البرلمان تأثير على الوضع في بلد ما، فقرار طارئ تبناه البرلمان بشأن الجزائر أدى إلى رد فعل من الحكومة الجزائرية، وحظي باهتمام إعلامي كبير في الجزائر، مما أدى إلى تسليط الضوء على القضايا التي صدر القرار بشأنها. يستطيع نائب وحده أو مجموعة سياسية في البرلمان اقتراح موضوع لقرار، وتتم الموافقة عليه بتوافق الآراء. إضافة إلى ما سبق، يصدر البرلمان الأوروبي تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان في الدول الأخرى، وتقريرا سنويا آخر عن مدى احترام حقوق الإنسان داخل دول الاتحاد.

يمارس البرلمان الأوروبي أعماله من خلال عشرين لجنة برلمانية. تقدم هذه اللجان مقترحات تشريعية، وتعتمد التقارير وتجري مفاوضات مع مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن التشريعات. وتنظم اللجان البرلمانية جلسات استماع لخبراء، وتراقب عن كثب هيئات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. لكل لجنة برلمانية طاقم من الموظفين لدعم عملها (28).

أدناه قائمة بلجان البرلمان الأوروبي التي تعنى بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط:

- لجنة الشؤون الخارجية، ومن أهدافها المساعدة على صياغة سياسة خارجية متماسكة وفعالة تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي وتوقعات مواطنيه من ناحية الأمن، واستقرار الدول المجاورة، ومراقبة تنفيذ السياسات. واللجنة مسؤولة عن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وحماية الأقليات وتعزيز القيم الديمقراطية في الدول الأخرى. في العادة، لا تدعو هذه اللجنة المنظمات غير الحكومية أو ممثلي منظمات المجتمع المدني للتحدث في جلساتها.

- اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، وهي تساعد لجنة الشؤون الخارجية ولها رئيسها الخاص. تعقد هذه اللجنة الفرعية جلسات استماع، وفي كثير من الأحيان تدعو إليها خبراء المنظمات غير الحكومية أو ممثلي المجتمع المدني، وتعتمد التقارير المتعلقة بدولة محددة، أو ذات موضوع من قبيل قضايا حقوق الإنسان.

- لجنة المساواة بين الجنسين [المساواة الجندرية] وحقوق النساء، وهي مسؤولة عن تعزيز حقوق النساء في دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى.

- لجنة الحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية، وتعنى بالمحاسبة التشريعية والديمقراطية في مجال اللجوء والهجرة، وهو المجال الذي يتمتع فيه البرلمان الأوروبي بحق المشاركة في اتخاذ القرار بشأن تشريعات الاتحاد الأوروبي.

يوجد في البرلمان الأوروبي حاليا 41 وفدا. تقيم هذه الوفود علاقات مع برلمانات الدول الأخرى وتتبادل المعلومات معها. تساعد هذه الوفود على تمثيل الاتحاد الأوروبي خارجيا، وعلى تعزيز الديموقراطية واحترام الإنسان وسيادة القانون. يحضر أعضاء الوفود اجتماعات لجان نيابية مشتركة مع نظرائهم في الدول الأخرى (على سبيل المثال اللجنة البرلمانية المشتركة مع المغرب تأسست في عام 2010، ومع تونس في عام 2016). ويزور أعضاء الوفود الدول الأخرى للاجتماع مع المسؤولين فيها وممثلي المجتمع المدني المحلي. ويمكن أن يطرح أعضاء الوفود قضايا حقوق الإنسان والحالات الفردية، والإدلاء بتصريحات عامة. لكل وفد برلماني رئيس، كما هي الحال بالنسبة للجان البرلمانية. ويلعب رئيس الوفد دورا بارزا في تحديد الأجندات، ويمثل الهيئة البرلمانية. للبرلمان الأوروبي وفود تعنى بالعلاقات مع إسرائيل ودول المغرب العربي ودول الاتحاد المغاربي، ودول المشرق العربي وفلسطين. وهناك لجنة برلمانية مشتركة مع البرلمان التركي، ويشارك أعضاء البرلمان الأوروبي في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

يلعب **رؤساء اللجان والوفود البرلمانية** دورا مهما في تحديد جداول الأعمال وإثارة قضايا محددة في الاجتماعات.

وللبرلمان الأوروبي أيضا المقدرة على إرسال بعثات لمراقبة الانتخابات في الدول الأخرى عندما تتم دعوة الاتحاد الأوروبي لفعل ذلك. عندئذ، يرسل البرلمان الأوروبي وفدا من الأعضاء للقيام بمراقبة ميدانية للانتخابات، ويمكنه تبني قرار حول الوضع في الدولة التي تمت فيها مراقبة الانتخابات (29).

8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية هي هيئة استشارية تضم ممثلي منظمات أرباب العمل والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي. تعبر اللجنة عن وجهات نظر (غير ملزمة) في سياسات الاتحاد الأوروبي، وترفعها إلى المجلس والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي.

وتراقب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية، مثل السياسات التجارية والإنمائية، وتقيم شراكات مع منظمات المجتمع المدني في الدول الأخرى. للجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنة متابعة أورو-متوسطية (30)، وتركز على سياسة الجوار الأوروبي (31)، وتنظم سنويا القمة الأورو-متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية التي تدعى إليها منظمات المجتمع المدني.

نحن منظمة صغيرة.
من أين نبدأ؟

قبل السعي إلى إقامة صلات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل أو الدول الأعضاء على مستوى العاصمة، ينبغي للمنظمات العاملة في الميدان أن تبدأ أولا بممثلي الاتحاد الأوروبي الأقرب لها، وهي بعثة الاتحاد الأوروبي، وسفارات الدول الأعضاء في الاتحاد، وتعرف معا ببعثات الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة إلى منظمة ذات قدرات محدودة، هذه البعثات هي واجهة التعامل الأساسية مع الاتحاد الأوروبي. لبعثة الاتحاد الأوروبي دور رئيسي في تنفيذ السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي وإدارة برامج التمويل. ويتزايد دورها في تنسيق جهود تعزيز حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني. هناك بعثة للاتحاد الأوروبي في كل دولة من دول المنطقة. ولكن الاتحاد قلص نشاطاته في سورية، ونقلت بعثته لدى ليبيا مؤقتا إلى تونس. سفارات الدول الأعضاء في الاتحاد مقصد مهم للمنظمات العاملة في الميدان، فهي تتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في مجموعة من القضايا، من بينها حقوق الإنسان. وهي مسؤولة عن تنفيذ سياسات دولها تجاه الدولة المضيفة.

القسم الثاني:
سياسات وصكوك حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي على المستويات العالمية والإقليمية والثنائية

تتضمن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي التزامات عديدة بحقوق الإنسان على المستويين العالمي والإقليمي، وتشير إلى ذلك كثيرا. ولتنفيذ هذه الالتزامات، وضع الاتحاد عددا من السياسات وآليات التمويل الموضحة أدناه. قد تكون هذه الآليات مفيدة للمجتمع المدني على أرض الواقع بشكل مباشر من خلال الحصول على تمويل مثلا، وبشكل غير مباشر عبر ممارسة الضغط على الحكومات استجابة لطلب منظمات المجتمع المدني. من أهم جهود الدعوة/المناصرة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تحرص منظمات المجتمع المدني على تطبيق الاتحاد لسياساته، والوفاء بالتزاماته. ويتطلب ذلك مراقبة عن كثب من قبل منظمات المجتمع المدني.

1. التزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان عالميا

رسالة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والإطار الاستراتيجي لحقوق الإنسان والديمقراطية:

تحدد وثائق تأسيس الاتحاد الأوروبي أهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد، وتشمل تطوير وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام كرامة الإنسان، ومبادئ المساواة والتضامن، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. يقوم الاتحاد من خلال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، بنشر قوات حفظ سلام، وإرسال بعثات حفظ أمن، وبعثات قضائية (32). وتماشيا مع الالتزامات الواردة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، تسهم هذه البعثات في إعلاء شأن وحماية حقوق الإنسان (33).

في عام 2012، أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزاماته تجاه حقوق الإنسان في سياسته الخارجية من خلال إصدار الإطار الاستراتيجي لحقوق الإنسان والديمقراطية، ووضع عددا من الآليات والبرامج التي تدعم تنفيذ أهدافه في مجال حقوق الإنسان، مثل وضع خطة عمل خاصة بحقوق الإنسان، واستراتيجيات حقوق إنسان تتعلق بكل دولة، واستحداث منصب ممثل خاص يعنى بحقوق الإنسان.

خطة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة بحقوق الإنسان

يحدد الاتحاد الأوروبي في خطة العمل هذه الإجراءات التي ينوي اتخاذها للوفاء بالتزاماته بحقوق الإنسان. مدة الخطة خمس سنوات (34). وهي تحدد المهمات لمختلف مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وتماشيا مع التزام الاتحاد الأوروبي بدمج تعزيز حقوق الإنسان في مجالات السياسة الخارجية الأخرى مثل التعاون في مجال التنمية والتجارة والاستثمار، يحدد الاتحاد مهمات لكل من دائرة العمل الخارجي، وبعثات الاتحاد الأوروبي، والمديريات العامة ذات الصلة في المفوضية مثل المديرية العامة لمفاوضات الجوار وتوسيع العضوية، والمديرية العامة للتجارة، والمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية، إضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد. يتم سنويا تقييم التقدم الذي أحرز نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة العمل، ويصدر التقييم في تقرير عام حول حقوق الإنسان والديمقراطية في مختلف أنحاء العالم (35).

التزامات الاتحاد بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الدول الأخرى واردة في استراتيجية المساواة للأعوام 2016-2019، التي تلزم المفوضية الأوروبية بدمج المنظور الجنساني في جميع البرامج ذات الصلة التي تمول من خلال صك الجوار الأوروبي. وثيقة طاقم الموظفين المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: تحويل حياة الفتيات والنساء من خلال علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية للأعوام 2016-2020: تلزم هذه الوثيقة أيضا الاتحاد بالتوصل إلى مواقف مشتركة تسلط الضوء على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين على المستويات الدولية والسياسية والثنائية. وتدعو الوثيقة إلى تعزيز التنسيق بين الاتحاد والجهات الفاعلة المحلية، وخاصة على مستوى الحوار السياسي؛ وتدعو الوثيقة أيضا إلى الحرص على التشاور مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الفتيات والنساء لكي تسهم هذه المشاورات في وضوح الصورة عند وضع برامج على مستوى الدولة، بصرف النظر عن القطاع الذي يوضع له البرنامج. خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان للأعوام 2015-2019: يتعهد الاتحاد الأوروبي في هذه الوثيقة بقيام دائرة العمل الخارجي والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بدعم المنظمات النسوية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدعون إلى الدفاع عن حقوق النساء. وتشجع الوثيقة المنظمات والمدافعين على محاسبة صانعي القرار فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين.

المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي

وضع الاتحاد الأوروبي عددا من المبادئ التوجيهية (الإرشادات) التي تهدف إلى توفير مجموعة من الأدوات العملية لاتخاذ إجراءات من قبل بعثات الاتحاد الأوروبي وسفارات دول الاتحاد بشأن القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان. رغم أن المبادئ التوجيهية ليست ملزمة قانونا، فقد تم الاتفاق عليها على المستوى الوزاري، الأمر الذي يعني التزاما سياسيا قويا لاتخاذ إجراءات بشأن حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي ودوله.

أدناه قائمة المجالات ذات الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في المبادئ التوجيهية:

- الحوار حول حقوق الإنسان مع الدول الأخرى
- المدافعون عن حقوق الإنسان
- العنف ضد النساء والفتيات ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهن
- عقوبة الإعدام
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- الأطفال والصراع المسلح
- القانون الإنساني الدولي
- حقوق الطفل
- حرية الدين أو المعتقد
- تمتع المثليين والمثليات وثنائيي الجنس والمتحولين والمتداخلين جنسيا بجميع حقوق الإنسان
- حرية التعبير في الإنترنت وخارجها

المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، وخاصة المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، تتطلب من بعثات الاتحاد ودائرة العمل الخارجي وسفارات دول الاتحاد اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق الأهداف التي حددها الاتحاد في مجال حقوق الإنسان:

- رصد وتحليل الوضع المتعلق بالأولويات المذكورة أعلاه، ورفع تقرير حوله إلى الهياكل الأعلى (مثل لجنة حقوق الإنسان، ولجنة المغرب-المشرق وسفراء لجنة السياسة والأمن، ووزراء خارجية دول الاتحاد)؛
- التحقيق في الحالات الفردية، والاستفسار عنها لدى حكومة الدولة ذات الصلة؛
- رفع توصيات إلى الهياكل الأعلى بشأن اتخاذ إجراءات، كإصدار تنديد علني بانتهاكات محددة؛
- مراقبة المحاكمات لضمان الامتثال لمعايير المحاكمة العادلة؛
- القيام بجهود دبلوماسية لمطالبة الحكومة باتخاذ إجراء معين؛
- إصدار بيانات على المستوى المحلي للتنديد بانتهاكات (36)؛
- طرح قضايا حقوق الإنسان والحالات الفردية في الاجتماعات على كل المستويات مع المسؤولين في الدولة ذات الصلة؛
- تحديد الأولويات وآليات التمويل تماشيا مع استراتيجيات حقوق الإنسان؛
- تسهيل تقديم التمويل من خلال الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان (انظر/ي المربع أدناه)؛
- تقديم منح صغيرة لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية.
- اتخاذ إجراءات عاجلة محليا لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون لخطر فوري أو كبير.
- وضع استراتيجيات محلية بشأن حقوق الإنسان؛
- البقاء على تواصل مع المدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال الاجتماع في بعثة الاتحاد أو سفارة إحدى دوله، وزيارتهم في أماكن عملهم، وتسليط الضوء عليهم (بموافقتهم)؛
- زيارة المدافعين عن حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز؛
- إصدار تأشيرات طارئة وتوفير مأوى مؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لخطر داهم أو كبير.
- استشارة المجتمع المدني لجمع المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في البلاد، وعن أولويات عمل الاتحاد الأوروبي بشأن الحالات الفردية، وقبل صياغة الاستراتيجيات والتقارير المحلية لرفعها إلى الهياكل الأعلى.

يقدم الاتحاد الأوروبي التمويل المتعلق بحقوق الإنسان ضمن سياسته الخارجية من خلال الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان. يتيح الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان تقديم التمويل المباشر إلى منظمات المجتمع المدني، دون تدخل أو موافقة من الحكومة، ولديها موازنة تبلغ 1.3 مليار يورو للأعوام 2014-2020. المشاريع الممولة يجب أن تهدف إلى مساعدة المجتمع المدني على تعزيز حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي؛ وترسيخ المشاركة السياسية والتمثيل؛ ودعم الإجراءات التي تتخذ في المجالات التي تشملها إرشادات الاتحاد الأوروبي؛ ودعم الإطار الدولي والإقليمي لحماية حقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون وتعزيز الديمقراطية؛ وتحسين موثوقية وشفافية العمليات الانتخابية الديمقراطية. تخصص المنح بعد دراسة المقترحات التي يتلقاها الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان. ويكون ذلك بعد نشر دعوة لتلقي المقترحات على موقع المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية، أو من خلال برامج دعم محلية تديرها بعثات الاتحاد الأوروبي حيث توجد بعثة. من خلال الصك نفسه، تستطيع بعثة الاتحاد الأوروبي صرف مبلغ طارئ في حال تعرض مدافع عن حقوق الإنسان للخطر. الحد الأقصى للمبلغ عشرة آلاف يورو تدفع مباشرة لأفراد أو منظمات بحاجة للدعم العاجل.

الاتحاد الأوروبي والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية

هذه الاستراتيجيات وثائق تعدها بعثات الاتحاد الأوروبي استنادا إلى تحليل لحالة حقوق الإنسان في الدولة التي توجد البعثة فيها، وذلك بهدف تحديد الأولويات لإجراءات الاتحاد الأوروبي. تتولى مرحلة الصياغة بعثات الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع دائرة العمل الأوروبي الخارجي. وتشارك في الصياغة سفارات دول الاتحاد. ويجب استشارة المجتمع المدني المحلي. يتم اعتماد الوثائق النهائية من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اجتماع مشترك يعقد في بروكسل للجنتي حقوق الإنسان والمغرب-المشرق. يتم رسم استراتيجيات لفترة خمس سنوات (كانت في السابق ثلاث سنوات). ويتم سنويا إعداد تقرير سري يرصد التقدم الذي يحرز نحو التنفيذ.

تضم كل استراتيجية قطرية القضايا التي تعتبر ذات أهمية كبرى في مجال حقوق الإنسان في البلد المعني. الأولويات التي تحدد في الاستراتيجية تؤخذ في الحسبان في الحوارات السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان على كل مستويات وضع السياسات والبرامج وتقديم المساعدة المالية. رغم أن الاستراتيجيات القطرية سرية من حيث المبدأ، وتعتمد أيضا على وضع الدولة المعنية، بوسع بعثات الاتحاد الأوروبي نشر أولويات الاستراتيجية على مواقعها، أو على الأقل تطلع منظمات المجتمع المدني شفويا على الأولويات أثناء التشاور معها.

الاتحاد الأوروبي وخرائط الطريق للتعامل مع المجتمع المدني

استحدثت خرائط الطرق في أوائل عام 2014 لتحسين تعاون الاتحاد مع منظمات المجتمع المدني، وتعزيز التنسيق بين بعثات الاتحاد وسفارات دوله والجهات الفاعلة الأخرى. تقيم خرائط الطرق وضع المجتمع المدني في الدولة المعنية (على سبيل المثال تقييم البيئة التي تعمل فيها المنظمات، وأدوارها، وقدراتها)، ومدى تعامل الاتحاد الأوروبي معها (على سبيل المثال الحوار والتنسيق والدمج في التيار الرئيسي). تحدد خرائط الطرق أولويات وإجراءات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع المجتمع المدني وتوفر الإطار اللازم لتتبع التقدم الذي يحرز.

ترسم خراط الطرق بعثات الاتحاد الأوروبي وسفارات دوله بمشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية. يغطي الجيل الأول من خرائط الطرق الأعوام 2014-2017 والجيل الثاني سيغطي الأعوام 2018-2020. يتم تحديث خرائط الطرق سنويا، وعندما تحدث تغييرات كبيرة ذات صلة.

2. التزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان في سياسته تجاه جنوب البحر الأبيض المتوسط

الشراكة الأورو-متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط

تم في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995 اعتماد إعلان برشلونة. وفي ذلك الحين أطلقت دول الاتحاد، وكانت 15 دولة، واثنتا عشرة دول من جنوب وشرق المتوسط الشراكة الأورو-متوسطية، التي عرفت أيضا بعملية برشلونة. تضمن إعلان برشلونة التزامات بالتصرف وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأحد الأهداف المعلنة للعملية كان تحقيق منطقة مشتركة للسلام والاستقرار مدعومة بالتنمية المستدامة وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

في عام 2008، تطورت الشراكة الأورو-متوسطية وأصبح الاتحاد من أجل المتوسط، وهي شراكة متعددة الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (37). واعتبارا من عام 2010، أنشئت للاتحاد من أجل المتوسط سكرتاريا في مدينة برشلونة، واستحدثت رئاسة مشتركة أورو-متوسطية (38). ولكن هذه الشراكة متعددة الأطراف أصيبت بالركود بسبب النزاعات في المنطقة، ومنها النزاع بين إسرائيل وفلسطين. سكرتاريا الاتحاد من أجل المتوسط تعنى بشكل رئيسي بتشجيع المشاريع الإقليمية الاقتصادية والبنية التحتية. وهناك جمعية برلمانية للاتحاد من أجل المتوسط تضم أعضاء من برلمانات دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة، والبرلمان الأوروبي. ولا تزال تجتمع بانتظام، وتهدف إلى تقديم مساهمة في الاتحاد من أجل المتوسط.

تـم في إطـار الشراكـة الأورو-متوسـطية والاتحـاد مـن أجـل المتوسـط عقـد ثلاثـة مؤتمـرات وزاريـة لتعزيـز دور المـرأة في المجتمـع. عقـد المؤتمـر الأول في إسـطنبول في تشريـن الثـاني (نوفمـبر) عـام 2006، حيـث اتفـق وزراء خارجيـة الـدول المشـاركة عـلى الالتـزام بالعمـل عـلى ضـمان المسـاواة بـين الجنسـين. وعقـد الاجتـماع الـوزاري الثـاني مراكـش في تشريـن الثـاني (نوفمـبر) عـام 2009، وأعـاد أعضـاء الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط تأكيـد التزامهـم بـ «تعزيـز المسـاواة القانونيـة والفعليـة بـين النسـاء والرجـال» فيـما يعـرف باسـم اسـتنتاجات مراكـش. وعقـد المؤتمـر الـوزاري الثالـث في باريـس في أيلـول (سـبتمبر) عـام 2013، وصـدرت عنـه اسـتنتاجات اعترفـت بـالأدوار التـي أدتهـا النسـاء في التغـيرات الجاريـة في المنطقـة. وقـرر الـوزراء أن تسـاهم دولهـم بفاعليـة في زيـادة مشـاركة المـرأة في التنميـة السياسـية والاقتصاديـة والمدنيـة والاجتماعيـة للمنطقـة. ومـن المقـرر عقـد المؤتمـر الـوزاري الرابـع في النصـف الأول مـن عـام 2017.

سياسة الجوار الأوروبي

بدأ العمل بسياسة الجوار الأوروبي في عام 2004، وهي آلية تنظم العلاقة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وكان الحدث الملهم لتبنيها سياسة توسيع العضوية في الاتحاد الأوروبي، وهي تستخدم كوسيلة لتوسيع نطاق انتشار الأعراف واللوائح والقيم الأوروبية خارج حدود الاتحاد. وأصبحت سياسة الجوار الأوروبي الوسيلة الرئيسية للسياسة الخارجية الرئيسية والموجه للإجراءات الخارجية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المجاورة له. يتألف الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي من عشر دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وإسرائيل وفلسطين وسوريا والأردن ولبنان. أساس سياسة الجوار الأوروبي اتفاقيات مشاركة وقعها الاتحاد مع معظم دول جنوب المتوسط بعد بدء الشراكة الأورو-متوسطية (انظر/ي أدناه).

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبي بهدف معلن وهو تعزيز التعاون السياسي وتطوير التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه. وتهدف السياسة أيضا إلى «إنشاء منطقة ازدهار وجيرة حسنة تقوم على قيم الاتحاد الأوروبي وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية قائمة على التعاون» (39).

لتعزيز الأهداف المعلنة، تم الاتفاق على خطط عمل غير ملزمة لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية انتقالية، مع إشارات إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد (لم يتم الاتفاق على خطة عمل مع الجزائر وليبيا وسورية). في عام 2011، راجع الاتحاد سياسة الجوار الأوروبي (40)، استجابة للانتفاضات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف تعزيز عنصر الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه السياسة. وجاءت المراجعة بمبدأ «المزيد مقابل المزيد»، بهدف زيادة الدعم المالي للدول التي حققت أكبر تقدم في مجال قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

وفق سياسة الجوار الأوروبي لعام 2011، تم تحديد الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في خطط العمل القطرية، ويتم مراقبة تنفيذها من خلال هياكل مشتركة أنشئت بموجب اتفاقيات الشراكة، مثل اللجان الفرعية لحقوق الإنسان أو الحوار السياسي. ثم يقيّم الاتحاد الأوروبي تنفيذ خطط العمل في تقارير مرحلية سنوية، ويتم ذلك في سياق عملية تشمل التشاور مع منظمات المجتمع المدني.

في الوقت نفسه، ركزت مراجعة سياسة الجوار الصادرة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 على الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية وإدارة الهجرة، وأصبحت حقوق الإنسان عنصرا أصغر مما كانت عليه في سياسة عام 2011. ورغم أن الاتحاد الأوروبي التزم بالدخول في حوار حول إصلاح الإدارة العامة والمساواة بين الجنسين، وإصلاح قطاع الأمن، وحماية حقوق الإنسان والتعددية مع جميع الشركاء كبند من بنود جدول الحوارات السياسية، إلا أن الحوار سيكون من خلال «أشكال يتفق عليها» مع حكومات الدول، وليس من خلال النهج المنظم المتبع في سياسة عام 2011.

تركز مراجعة سياسة الجوار الأوروبي التي جرت في عام 2015 تركيزا كاملا على الهجرة والتنقل. ولكنْ هناك تركيز أيضا على «معالجة جذور مشكلة الهجرة غير النظامية» و«التعاون على الإرجاع وإعادة الإدخال» وليس على احترام حقوق المهاجرين كما نصت سياسة الجوار في عام 2011. وهناك تأكيد على أهمية شراكات التنقل مع دول الجوار الجنوبي كإطار لإدارة حركة الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي والدول المشمولة بسياسة الجوار الأوروبي (تم التوصل إلى شراكة تنقل مع المغرب في 2013 وتونس والأردن في 2014). على المستوى الإقليمي، لا تزال سياسة الاتحاد الأوروبي موجهة وفق وثيقة تعود إلى عام 2011 عنوانها «حوار حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط». تركز الوثيقة كثيرا على قضايا تدفقات المهاجرين واللاجئين، ومعالجة جذور أسباب الهجرة.

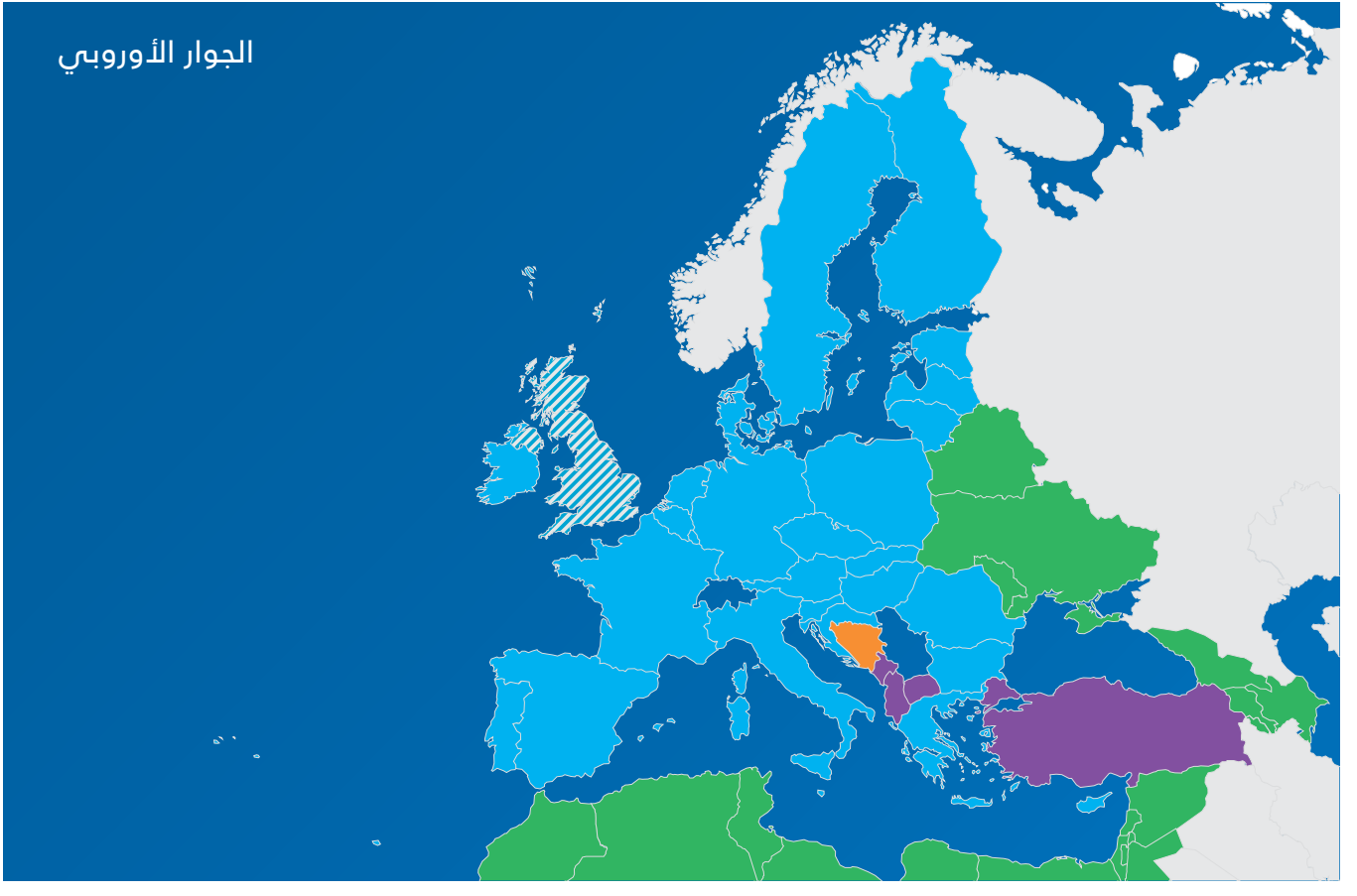
الجوار الأوروبي

وفق سياسة الجوار الأوروبي لعام 2015 حل محل خطط العمل ما سمي أولويات الشراكة المتفق عليها بصورة متبادلة، التي يحدد الجانبان فيها «المصالح المشتركة»، وتكون الأساس المعتمد لتخصيص التمويل. واعتبارا من حزيران (يونيو) 2016، بدأ الاتحاد الأوروبي مفاوضات حول أولويات الشراكة الجديدة مع كل من الجزائر ومصر والأردن ولبنان. ولن يتم تقييم تنفيذ هذه الأولويات من خلال تقارير مرحلية علنية تنشر سنويا في موعد محدد كما كان يحدث في الماضي. ومحل التقارير، سيعتمد الاتحاد الأوروبي «أسلوب تقييم جديدا، يركز على تنفيذ الأهداف المتفق عليها مع الشركاء»، ويتزامن التقييم مع اجتماعات عالية المستوى مع مسؤولين من دول الشراكة، كاجتماعات مجالس الشراكة والتعاون (41). إضافة إلى التقارير القطرية، سوف تكون هناك تقارير إقليمية تتابع التطورات في منطقة الجوار الأوروبي «تشمل معلومات عن الحريات الأساسية وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وقضايا حقوق الإنسان».

تمويل سياسة الجوار الأوروبي يتم من خلال صك الجوار الأوروبي، الذي يهدف إلى تمويل تنفيذ المشاريع، وتقديم المساعدة. التمويل سيقدم بصورة رئيسية إلى الحكومات لدعم الإصلاحات في الدول المشمولة بسياسة الجوار. ولهذه الغرض، خصصت المفوضية الأوروبية موازنة قيمتها 15 مليار يورو للأعوام 2014-2020. كان صك الجوار الأوروبي لعام 2011 أنشأ برنامجا خاصا بدعم منظمات المجتمع المدني لتطوير قدراتها على المناصرة، ومراقبة الإصلاحات، وتنفيذ وتقييم برامج الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2012، أعلن تأسيس المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية كمؤسسة مستقلة لتقديم الدعم للجهات الفاعلة مثل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات غير المسجلة والشركاء الاجتماعيين الآخرين في الدول المشمولة بسياسة الجوار الأوروبي. وخصصت للمؤسسة موازنة قيمتها 14 مليون يورو سنويا.

الشراكة الأورو-متوسطية الاتحاد من أجل المتوسط	سياسة الجوار الأوروبي
شراكة متعددة الأطراف	سياسة خارجية على المستوى الثنائي
الاتحاد الأوروبي + 16 دولة متوسطية	10 دول متوسطية + 6 دول شرقية غير متوسطية مجاورة
أطلقت في عام 1995: إعلان برشلونة	أطلقت في عام 2003
المؤتمرات الوزارية المتعددة الأطراف (تضم جميع الشركاء)	سياسة الجوار الأوروبي: الاجتماعات الوزارية الثنائية (الاتحاد الأوروبي/دولة متوسطية)
اتفاقيات الشراكة والهياكل الثنائية ملزمة قانونا	شراكة أولويات ثنائية غير ملزمة (خطط العمل سابقا)

3. التزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان في إطار العلاقات الثنائية مع دول الجوار الجنوبي

وقّع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة ثنائية مع عدد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. هذه الاتفاقيات ملزمة قانونا للطرفين. اتفاقيات الشراكة ذات طبيعة اقتصادية، وتهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار. ولكنها تلزم الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة باحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية وإقامة حوار سياسي موسع، يشمل قضايا حقوق الإنسان.

وتتضمن اتفاقات الشراكة بندا يسمح بوقف العمل بها أو فرض عقوبات في حال حدوث انتهاك لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدولة الشريكة في الجوار الأوروبي. ولكن هذا البند لم يستعمل قط مع أي دولة في جنوب المتوسط حتى الآن رغم الدعوة إلى ذلك من حين لآخر من البرلمان الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني.

لتعزيز العلاقة مع دول الجوار التي عبرت عن الرغبة في تطوير العلاقات، بدأ الاتحاد الأوروبي يرفع مستوى العلاقة الثنائية مع دول الجوار المتوسطية بمنحها صفة «وضع متقدم». يترتب على ذلك توثيق العلاقات السياسية، والدمج في سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة (يؤدي هذا إلى زيادة العلاقات التجارية والمشاركة في برامج ووكالات الاتحاد)، وزياد الدعم المالي المقدم من الاتحاد. كل ذلك مبدئيا مقابل إجراء إصلاحات سياسية سريعة. ثلاث دول فقط حتى الآن توصلت إلى اتفاقية بشأن الحصول على صفة «وضع متقدم»، وهي المغرب والأردن وتونس. المغرب وتونس حصلتا على صفة «وضع متقدم»، والأردن حصل على صفة «شراكة مميزة».

تختلف هذه الاتفاقيات بالاسم فقط. تونس ناقشت الاتفاقية بعد الانتفاضات العربية، التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى الإصرار على وصف العلاقات الثنائية بأنها شراكات.

الهياكل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة لتنفيذ اتفاقيات الشراكة

مجلس الشراكة: اجتماع على مستوى وزاري يعقد عادة مرة في السنة. ويمثل الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الممثل الأعلى/نائب الرئيس، أو مفوض سياسة الجوار الأوروبي، ويمثل الدول الشريكة في الجوار الجنوبي وزير خارجيتها. يناقش الاجتماع أولويات العلاقة المحددة في اتفاقية الشراكة وأي قضايا ثنائية أو دولية تحظى بالاهتمام المشترك. قبل عقد اجتماع مجلس الشراكة، يعد الاتحاد الأوروبي إعلانا يذكر فيه النقاط التي يريد بحثها (42). ويتبع الاجتماع الوزاري عقد مؤتمر صحفي يعلن الاتحاد فيه بيانا (43) يجب أن يشمل إشارات إلى قضايا حقوق الإنسان. يمكن للاتحاد الأوروبي طرح قضايا حقوق الإنسان بشكل رسمي أو وغير رسمي خلال الاجتماع.

لجنة الشراكة: اجتماع سنوي لمسؤولين كبار. يهيئ هذا اللقاء لاجتماع مجلس الشراكة، ويبحث القضايا الإجرائية للتعاون.

اللجان الفرعية: هي لجان فرعية إجرائية تشمل جوانب مختلفة بينها التعاون. تجتمع هذه اللجان مرة في السنة على مستوى موظفين في دائرة العمل الأوروبي الخارجي، ونظرائهم في الدول الشريكة، ويعتمد الأمر على الموضوع الذي تختص به اللجنة الفرعية. يدور النقاش حول قضايا حقوق الإنسان في اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان. وفي حال عدم وجود لجنة من هذا النوع، تتطرق لجنة الحوار السياسي الفرعية لهذه القضايا. في حالة إسرائيل، هناك مجموعة عمل غير رسمية. وتغطي لجان فرعية أخرى قضايا الهجرة والشؤون الاجتماعية والعدل والقضايا الأمنية. ينبغي دمج قضايا حقوق الإنسان في عمل اللجان الفرعية الأخرى.

تنظم دائرة العمل الأوروبي الخارجي اجتماعات اللجان الفرعية بالتعاون مع حكومة الدولة الشريكة. وتنظم الدائرة اجتماعات التشاور مع المنظمات غير الحكومية في بروكسل وفي الدولة الشريكة (من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المحلية)، ويكون ذلك قبل عقد اجتماعات اللجان الفرعية، وذلك لتلقي مساهمات ذات علاقة بوضع حقوق الإنسان وحالات فردية، وتوصيات بخصوص جدول أعمال الاجتماع. بعد اجتماعات اللجان الفرعية، يتوقع من دائرة العمل الخارجي أن تطلع المنظمات غير الحكومية على النتائج. ولكن هذا لا يحدث أحيانا إلا إذا طلبت ذلك المنظمات غير الحكومية.

رغم أن اجتماعات اللجان الفرعية تمثل فرصة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي والدولة الشريكة، إلا أن فاعلية هذه اللجان محدودة. في معظم الحالات، هناك اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي على عدم إثارة حالات فردية، أو الإشارة إليها كدليل على نمط أوسع. ولأن جداول أعمال الاجتماعات ومحاضرها لا تنشر، من الصعب على منظمات المجتمع المدني أن تطلع على نتائج الاجتماعات والالتزامات التي اتفق عليها حتى يمكن متابعة التنفيذ السليم لها.

اتفاقية الشراكة: الهياكل المشتركة

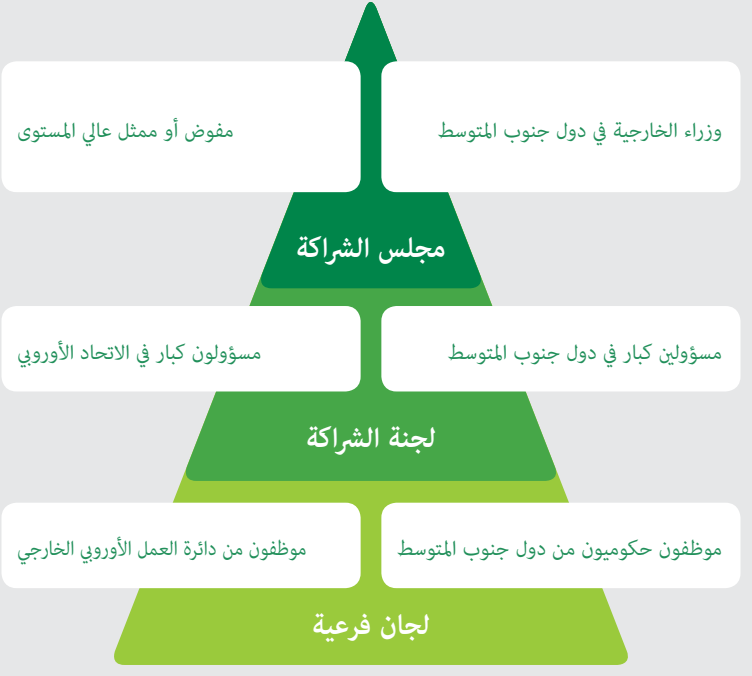

القسم الثالث:
رسم خريطة طريق مناصرة فعالة

1. كيفية وضع خارطة طريق المناصرة؟

المناصرة عملية تحتاج إلى جهود دؤوبة وتخطيط لتحقيق التغيير المنشود. والمناصرة المتعلقة بحقوق الإنسان تحتاج إلى جهود وأعمال منظمة تستهدف صانعي القرارات لسن قوانين ورسم سياسات تتعلق بحقوق الإنسان، أو لتنفيذها.

يمكن تقسيم التخطيط للمناصرة وعملية التنفيذ إلى المراحل التالية. كل مرحلة تحتاج إلى دراسة وافية لضمان النجاح الشامل لأعمال المناصرة الخاصة بك.

اتفاقية الشراكة: الهياكل المشتركة

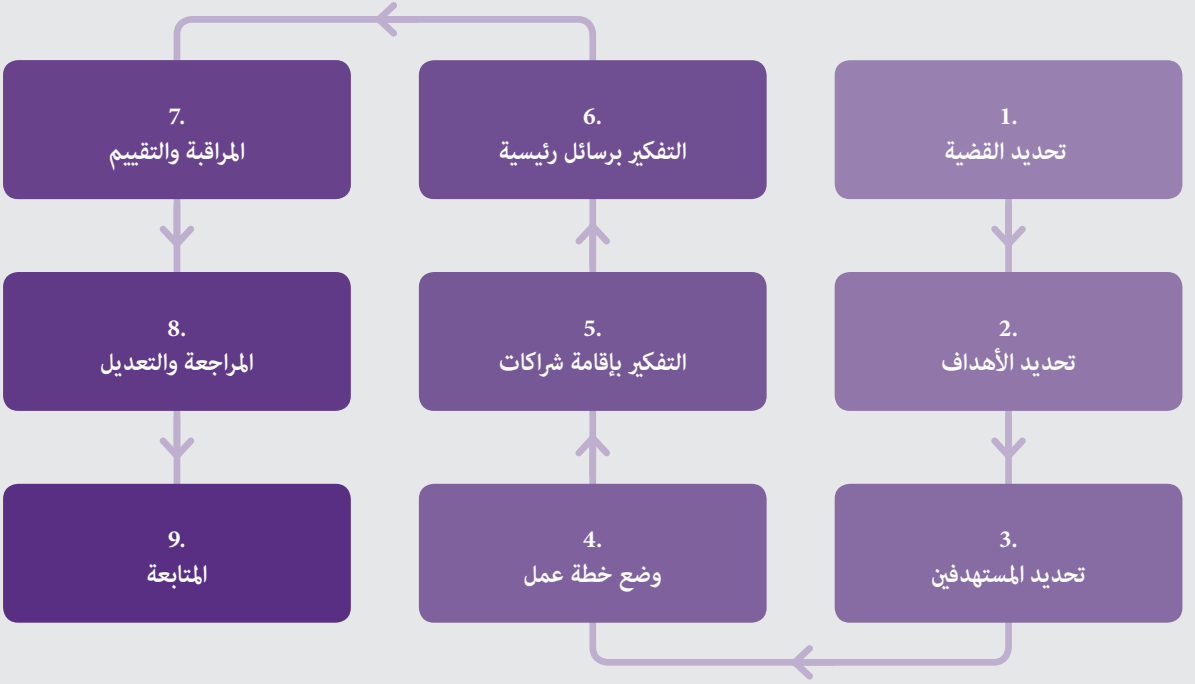

1. تحديد قضية المناصرة

لضمان نجاح إجراءات الدعوة/المناصرة الخاصة بك، من الضروري أن تحدد قضية المناصرة. يجب أن يكون لديك فهم جيد للتحدي الذي ينبغي لك مواجهته، وفكرة واضحة عن الحل المنشود. إذا كانت الجهود موزعة على جبهة عريضة، سيكون من الصعب عليك إحداث تغييرات ملموسة؛ وإذا ركزت الجهود على جانب ضيق من قضية المناصرة، قد يصبح من الصعب التفاهم مع صانعي السياسات، الذين قد يعتبرون الجانب الذي يهمك ليس ضمن مجال اختصاصهم.

2. تحديد أهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

بعد تحديدك هدف المناصرة، حدد/ي معيار النجاح على المستوى القصير والمتوسط والطويل الأجل. فكر/ي في الإجراء أو التغيير في السياسية المرغوب، وكيف سينفذ على المدى الطويل، وفكر/ي في الخطوات التي ستؤدي إلى تحقيق ذلك. على المستوى القصير، كيف ستضمن وضع القضية على جدول الاهتمام؟

تحديد نوع الإجراء الذي تريد من الاتحاد الأوروبي اتخاذه سيعتمد على القضية أو الحالة، وجديتها ومداها، وما إذا كانت بحاجة إلى رد فعل عاجل، وما إذا كانت حادثة محددة أو معزولة، أم انتهاكا منهجيا مستمرا. لدى الاتحاد الأوروبي وسائل مختلفة، ولذا يجب أن تدعو إلى استخدام الإجراءات الأنسب للوضع الذي يهمك، ويكون لها أكبر تأثير.

إذا كنت تسعى إلى الإفراج عن مدافع عن حقوق الإنسان، اطلب/ي إرسال بعثة مراقبة للمحاكمة. وإذا كنت تسعى إلى وقف التهديدات الموجهة لفرد، يمكن طلب إجراء عاجل من الاتحاد الأوروبي تماشيا مع الأحكام الواردة في المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان.

إذا كنت تسعى إلى تحقيق هدف بعيد الأمد، كتغيير سياسة (مثل إعادة النظر في قانون، أو تحسين أحوال الاحتجاز، إلى آخره)، يجب أن تخطط لاستهداف آليات الاتحاد الأوروبي المعروفة مثل اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، ومجالس الشراكة، ومحاولة التأثير على أهداف حقوق الإنسان العامة على المدى الطويل.

3. تحديد المستهدفين

حدد/ي السياسات وصناع القرار الذين لديهم القدرة على إدخال التغييرات المقترحة في السياسة. يجب تحديد التالي:

- المستهدفون الأفضل لجهودك، وأيهم سيكون له التأثير الأكبر.
- بمن لك اتصال حاليا؟ ومن هو أفضل حلفائك؟
- من الذي يبدي تعاطفا أقل مع قضيتك؟

وجه/ي جهود المناصرة نحو الحلفاء لكي يقترحوا أو يؤيدوا اتخاذ إجراءات بشأن قضاياك، ونحو الأشخاص الأقل نشاطا لإقناعهم بعدم عرقلة الإجراءات المقترحة أو تخفيفها.

حدد/ي الحلفاء داخل بعثات الاتحاد الأوروبي، وظل/ي على تواصل معهم في بلدك، وإن أمكن في بروكسل أو عواصم دول الاتحاد. على المستوى القطري، قد يكون بين الحلفاء المسؤول عن حقوق الإنسان أو رئيس القسم السياسي في بعثة الاتحاد الأوروبي، أو رؤساء أو نواب رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي (السفراء). على مستوى بروكسل أو عاصمة الدول العضو في الاتحاد، أقم صلة مع رؤساء المكاتب المسؤولين عن مناطق جغرافية أو ضمن وحدة حقوق الإنسان، وأعضاء البرلمان الأوروبي المؤثرين، مثل رؤساء الوفود أو رؤساء اللجان، وأعضاء البرلمانات في دول الاتحاد. ابق على تواصل من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني أو إرسال وفود إلى بروكسل أو عواصم دول الاتحاد، وفي اجتماعات عندما يزور مسؤولون بلدك.

نصيحة مفيدة: اتصل بمكتب الأورو-متوسطية للحقوق في بروكسل. تستطيع الشبكة مساعدتك على تحديد أهداف ملائمة، وما يمكن أن تتوقع منها، وتقديم اقتراحات لك بشأن التوقيت الأفضل لبعثة مناصرة.

4. تحديد رسائل رئيسية

فكر/ي في طلبات وتوصيات واضحة بشأن عدد محدود من الإجراءات المهمة لتحقيق أهداف واضحة وملموسة وواقعية. تحديد الأولويات مهم عند مخاطبة صانعي القرارات على كل المستويات. فكر/ي في حجج سياسية عند مخاطبة هيئات سياسية، وحجج إجرائية وقانونية عندما تخاطب الموظفين. يجب أن تكون الطلبات دقيقة ومحددة، ومصممة للجهة المخاطبة وملائمة للإجراءات المطلوبة.

جهز/ي معلومات ملائمة للجمهور المستهدف، أي أن تكون مناسبة لمستوى محاورك من المعرفة، ونوع الإجراءات التي يمكنه اتخاذها. الأدبيات المستخدمة في المناصرة يجب أن تكون قصيرة: وثيقة من صفحة أو اثنتين، تتضمن طلبين واضحين أو ثلاثة. إعداد أنواع مختلفة من المداخلات تبعا لنوع الاجتماع. خبراء حقوق الإنسان لا يمانعون عرضا مفصلا، أما اجتماع سياسي عام، فالعرض الموجز أنسب له. عدل/ي المعلومات عند استهداف المسؤولين في بروكسل أو عواصم دول الاتحاد، فهؤلاء ليس لديهم نفس المستوى من الخبرة التي يملكها مسؤول موجود على أرض الواقع.

نصيحة مفيدة: راجع سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، والإرشادات المتعلقة بحقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية)، وسياسة الجوار الأوروبي المعدلة، وخطط العمل/أولويات الشراكة المرتبطة بسياسة الجوار، واستنتاجات المجلس، والبيانات العامة، واتفاقيات الشراكة، والممارسات الحسنة التي استخدمت في دول أخرى في المنطقة. افعل الشيء نفسه بالنسبة إلى دول الاتحاد، أي واجه المحاورين بما التزموا به.

5. التفكير في إقامة شراكات وشبكات

فكر/ي في القيمة المضافة لتشكيل تحالفات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الأخرى لبذل جهود مناصرة أكثر فعالية.

لا تنس أن الشراكات قد تكون مفيدة جدا في زيادة الضغط على المستهدفين، ولكنها (الشراكات) تؤدي إلى بطء عملية القرارات الداخلية، ولذا يجب أن تكون الشراكات تكتيكية.

الشراكة مع منظمات أخرى قد تكون ذات أهمية استراتيجية، وخاصة عندما تحاول التأثير على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فهذه الدول منفردة قد تكون على نفس درجة فعالية الاتحاد ككل، وربما أكثر، وخاصة إذا كان للمنظمات الشريكة تأثير مهم على السلطات المحلية.

نصيحة مفيدة: تعاون مع جميع أعضاء الأورو-متوسطية للحقوق أو منظمات مجتمع مدني أخرى في دول الاتحاد الأوروبي للقيام بجهود مناصرة منسقة تستهدف الوزارات أو البرلمانات الوطنية.

6. وضع خطة عمل في الوقت المناسب

التوقيت المناسب حاسم لتحقيق النتائج. لضمان مناقشة القضية التي تناصرها من قبل صانعي القرارات، من المفيد ربطها بموضوع يحتل مكانا مهما في سلم الأولويات، أو تحظى باهتمام وسائل الإعلام أو الجمهور العام. يجب أن تكون ملما بالجدول الزمني لنقاشات السياسات، وأن تحضّر مقدما لتقديم مداخلات ليمكنك التأثير على النتائج.

من المهم تقديم المعلومات إلى الاتحاد الأوروبي في اللحظة الأنسب لتكون على يقين من أنها لن تهمل.

نصيحة مفيدة: حافظ على اتصال منتظم مع بعثة الاتحاد الأوروبي في بلدك لمعرفة موعد وضع جدول أعمال اللجنة الفرعية الخاصة بحقوق الإنسان، ومتى ستبدأ دول الاتحاد التفاوض على مواقف الاتحاد قبل عقد اجتماع مجلس الشراكة، ومتى يمكن تقديم مساهمات في الاستراتيجيات القطرية الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية، أو أولويات الشراكة المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبي.

7. الرصد والتقييم

ناقش/ي الاستراتيجية المختارة نقاشا كافيا. قيم/ي ما تم انجازه، وخطوات المتابعة المطلوبة، والمقاربات التي تحتاج إلى مراجعة ليمكن تحقيق الأهداف بصورة أفضل في المستقبل.

8. المراجعة والتعديل

راجع الاستراتيجية الخاصة بك، وعدلها على ضوء نتائج عملية التقييم.

9. المتابعة

هل قام صانعو السياسات باتخاذ الإجراءات التي التزموا بها؟ إذا لم يفعلوا، لماذا؟ ما هي أسباب التأخير أو الموانع؟ كيف يمكن التغلب عليها؟

قد تكون الاتصالات الشخصية في بعض الأحيان الطريقة الوحيدة للحصول على معلومات تعتبر سرية. وهذا يؤكد أهمية الحفاظ على علاقة حسنة مع الموظفين في الاتحاد الأوروبي ذوي الصلة. بعد تحديد العقبات، حاول توجيه المناصرة نحو مستوى مختلف، باستخدام مداخل مختلفة: محلية، أو في بروكسل، أو في عواصم دول الاتحاد. يمكنك محاول الاستعانة بالبرلمانات المحلية لممارسة الضغط على الدولة العضو في الاتحاد، أو الاستعانة بالبرلمان الأوروبي لممارسة الضغط على دائرة العمل الأوروبي الخارجي، أو المجلس، أو المفوضية الأوروبية، أو الممثل الأعلى/نائب الرئيس.

نصيحة مفيدة: الممثل الأعلى/نائب الرئيس ملزم بالرد شخصيا على رسائل أعضاء البرلمان الأوروبي. لذلك، قد ترغب في أن تطلب من عضو في البرلمان الأوروبي أن يطلب بدوره اتخاذ إجراءات بشأن قضية أو حالة، فتزيد فرص النظر فيها. اتصل بأعضاء من البرلمان الأوروبي وزودهم بمعلومات وتوصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتخذها.

2. كيف تدفع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءات؟

لدى الاتحاد الأوروبي وسائل محددة يمكنه اللجوء إليها لاتخاذ إجراءات قصيرة وطويلة الأجل ردا على انتهاكات حقوق الإنسان. تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تطلب من الاتحاد الأوروبي أن يستخدم إحدى الوسائل المتاحة له لمعالجة الوضع في بلدها. فيما يلي عرض موجز لأهم الوسائل المتاحة للاتحاد، واقتراحات بشأن كيفية تفعيلها.

في الميدان:

الاستراتيجيات القطرية بشأن حقوق الإنسان والديموقراطية

تحدد هذه الاستراتيجيات أولويات الاتحاد الأوروبي والإجراءات التي يمكنه اتخاذها في بلد ما على مدى خمس سنوات. هذه الأولويات يمكن أن تكون وسيلة تأثير لحث الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراء بشأن قضية محددة. مساهمات منظمات المجتمع المدني تؤخذ في الحسبان عند صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

لضمان المشاركة في المشاورات حول صياغة وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات القطرية، اتصل برئيس القسم السياسي والمسؤول عن حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأوروبي. وإذا كان من الممكن، اتصل بالمسؤولين عن مناطق جغرافية ووحدة حقوق الإنسان في مقر دائرة العمل الأوروبي الخارجي في بروكسل. لأن المناصرة يمكن أن تكون جزءا من التشاور المنهجي مع المجتمع المدني حول الصياغة والتنفيذ وتقييم السياسات، قد ترغب في الدعوة إلى المزيد من الشفافية في سياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي، والتمكن من الحصول على الوثائق.

أولويات الشراكة (خطط العمل سابقا)

ستحل أولويات الشراكة محل خطط العمل المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبي. إدراج قضية ضمن أولويات الشراكة سيعني أن الاتحاد الأوروبي سيتابعها باستمرار، وأن الإصلاحات المتعلقة بها ستحظى بدعم الاتحاد، وأن أجندات الاجتماعات مثل اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان سوف تبحث هذه القضية بصورة منهجية.

تستطيع المنظمات غير الحكومية الدعوة إلى إدراج موضوعات معينة عن طريق الاتصال ببعثة الاتحاد الأوروبي المحلية (رئيس القسم السياسي أو المسؤول عن حقوق الإنسان) لمعرفة موعد المفاوضات حول أولويات الشراكة والاستفسار عن فرص تقديم مساهمات في العملية. إجراءات المتابعة يجب أن تشمل مراقبة تنفيذ الالتزامات التي تذكر في الأولويات. يجب إبلاغ الاتحاد الأوروبي في حال عدم حدوث تقدم وتزويده بأدلة مكتوبة، أو في اجتماعات شخصية، أو من خلال المشاركة في مشاورات المجتمع المدني التي ينظمها الاتحاد الأوروبي. من واجب الاتحاد بعد ذلك أن يوضح مسألة عدم حدوث تقدم، وهذا الأمر يمكن أن يصبح موضوع مناصرة.

الحوار حول حقوق الإنسان

يتطرق الحوار حول قضايا حقوق الإنسان (44) إلى قضايا جارية وهيكلية في البلاد، وفي بعض الحالات، قضايا فردية رمزية. لذلك، فإن هذا الحوار يوفر فرصا مفيدة للمناصرة بشأن هذين النوعين من القضايا. جدول أعمال اجتماع الحوار يتم إعداده بالتعاون بين الاتحاد والدولة الشريكة. ويجب أن يضم الجدول عددا من النقاط الواردة في إرشادات الاتحاد المتعلقة بحقوق الإنسان. على سبيل المثال، التعذيب وسوء المعاملة، وحقوق المرأة، وحرية التعبير، ودور المجتمع المدني وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

اتصل برئيس القسم السياسي أو المسؤول عن حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأوروبي لمعرفة موعد اجتماع اللجنة الفرعية، او بدء حوار سياسي أو اجتماع فريق عامل غير رسمي، وكذلك لوضع موضوع على جدول الأعمال. تتميز اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بحدوث نقاش إجرائي قانوني، ولذا من المفيد تقديم وثيقة معلومات مفصلة تتضمن توصيات لوفد الاتحاد الأوروبي، ويستحسن أن يكون ذلك في اجتماع شخصي. فيما يتعلق بخطط العمل الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية، ألزم الاتحاد الأوروبي وفوده بإجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني قبل عقد اجتماعات اللجنة الفرعية، وبعد ذلك إطلاع المنظمات على ما دار في الاجتماعات، الأمر الذي يعني فرصا لمتابعة ما جرى بشأن ما طلبته المنظمات في المشاورات. إذا لم يجر الوفد الآتي إلى بلدك مشاورات قبل الاجتماعات، ولم يطلع المنظمات على ما دار فيها، يجب أن تطلب من الوفد فعل ذلك لأن هذا يتماشى مع التزامات الاتحاد الأوروبي.

البيانات المحلية

يمكن لرؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي الاتفاق على إصدار بيانات مشتركة محليا لإدانة الانتهاكات المستمرة أو اتخاذ موقف بشأن حالة فردية. يصدر هذا النوع من البيانات عادة من بعثة الاتحاد الأوروبي.

لطلب إصدار بيان بعد وقوع حادث أو انتهاك لحقوق الإنسان، اتصل برئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، أو رئيس القسم السياسي، أو المسؤول عن حقوق الإنسان فور وقوع الحادث أو الانتهاك.

المساعي الدبلوماسية

الكلمة المستخدمة في الإشارة إلى هذه المساعي الكلمة الفرنسية «ديمارش»، التي تعني مذكرة خطية أو شفوية غير علنية يعبر فيها الاتحاد الأوروبي عن موقفه (استفسار أو احتجاج) لدولة غير عضو في الاتحاد أو منظمة بين-حكومية. قد يرد في المذكرة طلب للقيام بعمل محدد أو إجراءات معينة. يمكن للمثل الأعلى/نائب الرئيس أن يسأل السلطات المحلية عن حالات فردية عندما يزور البلد المعني. المذكرات الدبلوماسية تصلح في كل الأوقات، ولكنها في العادة تكون للحالات الخطيرة العاجلة. ويمكن أن يكون لها تأثير مهم، ولكن هذا يعتمد على مدى حزم موقف الاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، لأن المساعي الدبلوماسية ليست علنية، فقد يكون طلبها أسهل من طلب إصدار بيان علني.

لطلب توجيه مذكرة دبلوماسية، اتصل برئيس القسم السياسي أو المسؤول عن حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأوروبي. حدد السلطات (الوزارات أو المؤسسات، إلى آخره) التي يجب أن يوجه الاتحاد الأوروبي المذكرة إليها، وفصّل الأمور المثيرة للقلق التي يجب أن تشملها المذكرة الدبلوماسية. إذا دعوت الممثل الأعلى/نائب الرئيس أو مفوضا لإثارة قضية في اجتماعاتهما، يمكنك أن تقترح أيضا بحث القضية معهما مباشرة، أو أن يشاركا في اجتماعات ينظمها المجتمع المدني المحلي.

إذا كان موضوع مناصرتك قضية تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، يجب التنسيق مع ضابط الاتصال المختص بذلك في الاتحاد الأوروبي (مقره عادة في بعثة الاتحاد في بلدك، كما الأمر بالنسبة للمسؤول عن حقوق الإنسان). وإذا كان من الممكن أيضا، يجب التنسيق مع المسؤولين عن شؤون بلدك في قسم المسؤولين عن مناطق جغرافية وفي وحدة حقوق الإنسان في دائرة العمل الأوروبي الخارجي.

زيارة ضحية انتهاك حقوق الإنسان: الانتهاك في الاعتقال

ينطوي قيام ممثل للاتحاد الأوروبي بزيارة إلى شخص معتقل وضحية لانتهاك حقوق الإنسان على توجيه رسالة قوية إلى السلطات المحلية، ويسفر في العادة عن تحسين أوضاع الاعتقال، بما في ذلك وقف إساء المعاملة أو التخفيف منها. قد لا يكون من الممكن دائما للاتحاد الأوروبي القيام بزيارة لعدم وجود تعاون من السلطات المحلية، ولكن محاولة القيام بزيارة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي.

لكي تدعو مسؤولا من الاتحاد الأوروبي لزيارة فرد محتجز، اتصل برئيس القسم السياسي والمسؤول عن حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأوروبي. وإذا كان الأمر متعلقا بمدافع عن حقوق الإنسان، اتصل أيضا بضابط الاتصال المختص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

مراقبة المحاكمات

مراقبة المحاكمات شكل شائع من إجراءات الاتحاد الأوروبي، وخاصة عندما تكون هناك شكوك مسبقة في عدالة المحاكمة أو النظام القضائي ككل في البلاد. يكون لحضور دبلوماسيين أجانب في بعض الأحيان تأثير إيجابي على سير المحاكمة ونتيجتها. يستحسن أن تتبع مراقبة المحاكمة ببيان علني يعبر الاتحاد فيه عن رأيه في المداولات، ومطالبة السلطات باتخاذ إجراءات تصحيحية إذا كان الأمر يستدعي ذلك.

مراقبة المحاكمات يتولاها دائما تقريبا وفد من الاتحاد الأوروبي. لذلك، يجب أن تقدم طلب مراقبة محاكمة إلى رئيس القسم السياسي، والمسؤول عن حقوق الإنسان أو ضابط الاتصال المختص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأوروبي في بلدك. كبديل عن الاقتراح أعلاه، يمكنك الاتصال بسفارة دولة من دول الاتحاد إذا كنت تعلم أنها نشطة في مجال حقوق الإنسان، وعندئذ تقوم السفارة بدفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراء. قدم معلومات مفصلة عما يثير القلق من المحاكمة، بما في ذلك معلومات عن مكان المحاكمة وتاريخ الجلسة، وإجراءات حضور المحكمة. يجب تقديم طلب مراقبة محاكمة قبل أطول وقت ممكن من الجلسة، قبل أسبوع على الأقل من عقد الجلسة.

تقديم مساعدة ملموسة للأفراد

لدى الاتحاد الأوروبي صندوق طوارئ مخصص للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. يدير الصندوق الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان. تجيز أحكام الصندوق لبعثات الاتحاد الأوروبي تقديم منحة مالية صغيرة عاجلة حدها الأقصى عشرة آلاف يورو لشخص أو منظمة بحاجة عاجلة للدعم المالي. هذا الإجراء مهم في الحالات الفردية الطارئة، المتعلقة مثلا بالمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لخطر داهم.

اتصل بضابط الاتصال المختص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأوروبي لطلب معونة مباشرة في أسرع وقت ممكن. يمكنك أيضا الاتصال بفريق الصك الأوروبي لحقوق الإنسان والديمقراطية، وتزويده ببعض المعلومات عن قضية محددة بحاجة للمساعدة. العنوان الإلكتروني للفريق:

(europeaid-eidhr@ec.europa.eu)

صك الاتحاد الأوروبي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهيئة اسمها حماية المدافعين، تديرها اثنتا عشرة منظمة غير حكومية، يمكنهما تقديم منحة مالية صغيرة، ودعم عاجل، يشمل الانتقال إلى مكان آخر مؤقتا.

على مستوى بروكسل

استنتاجات المجلس

استنتاجات المجلس هي الوثيقة السياسية الأكثر رسمية في الاتحاد الأوروبي، فهي وثيقة مشتركة تصدر بعد اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد. يمكن للاتحاد الأوروبي من خلال الاستنتاجات إثارة انتهاكات حقوق الإنسان، والتعبير عن موقف تجاهها، وتحديد الإجراءات التي سيتخذها أو يفكر في اتخاذها. وبالنظر إلى أهمية استنتاجات المجلس، فهي توفر فرصة ممتازة لجهود المناصرة.

من الإجراءات المناسبة بالنسبة إلى حالات محددة أو انتهاكات منهجية متواصلة أن تذكر في استنتاجات المجلس. وقد لا يكون هذا الإجراء ملائما للحالات العاجلة لأن صياغة نص الاستنتاجات واعتماده من الوزراء يستغرق وقتا طويلا. المسؤول عن منطقة جغرافية في دائرة العمل الأوروبي الخارجي في بروكسل هو في العادة أول من يعد مسودة استنتاجات المجلس، التي تبحث لاحقا في لجنة المغرب-المشرق، ثم تقترح على مجلس الشؤون الخارجية من خلال اللجنة السياسية والأمنية. يجب توقيت جهود المناصرة قبل أربعة أسابيع على الأقل من اجتماع مجلس الشؤون الخارجية، فلجنة المغرب-المشرق توافق على النص المقترح قبل أسبوع من عقد اجتماع المجلس.

من المهم أن تتذكر أن الموافقة على استنتاجات المجلس تتم بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء. ولذلك، حكومات دول الاتحاد هدف مهم لجهود المناصرة. من المهم أن تستهدف جهود المناصرة دول الاتحاد التي تبدي تعاطفا مع قضيتك، وفي الوقت نفسه الدول التي قد تمنع أو تخفف الإشارات إلى قضية محددة.

العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

إضافة إلى دعوة الاتحاد الأوروبي ودوله لاتخاذ إجراءات محددة بشأن قضايا حقوق الإنسان، تستطيع المنظمات غير الحكومية محاولة التأثير على العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى قبل اجتماعات مجلس الشراكة أو المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة أو شراكات التنقل.

قبل الاجتماعات السنوية لمجلس الشراكة، يمكنك الدعوة إلى إدانة الانتهاكات الخطيرة والمستمرة في بلد معين في بيان الاتحاد الأوروبي الذي يصدر قبل الاجتماع. في حال اجتماع عالي المستوى وسياسي عام، يجب التركيز على قضية أو اثنتين من قضايا حقوق الإنسان، والدعوة إلى وضعهما على جدول الأعمال. من أجل ذلك، اتصل ببعثة الاتحاد الأوروبي المحلية، وبالمسؤول عن مكتب بلدك في وزارة العمل الأوروبي الخارجي. كلاهما مسؤول عن المسودة الأولية للبيان. يجب أيضا الاتصال بسفارات الاتحاد الأوروبي في بلدك، وممثلي لجنة المغرب-المشرق في بروكسل. يستحسن أن يتم الاتصال قبل ستة أسابيع من اجتماع مجلس الشراكة.

للتأثير على السياسات الإقليمية أو المحلية العامة للاتحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط، مثل اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، اتصل ببعثة الاتحاد الأوروبي (رئيس القسم السياسي)، وموظفي المكاتب القطرية في وزارة العمل الأوروبي الخارجي والمسؤول عن بلدك في المديرية العامة للتجارة والمديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية في مقر المفوضية في بروكسل.

البيانات العلنية

دعوة الممثل الأعلى/نائب الرئيس إلى الإدلاء بتصريحات علنية باسم الاتحاد أو اسمه هدف مناسب للمناصرة في الحالات العاجلة أو الحالات الفردية والقضايا المستمرة. للتصريحات العلنية أثر فعال في الضغط على الحكومة المعنية نظرا لتسليط الضوء على قضية وإبرازها، واقتراح إجراءات إضافية من قبل الاتحاد. وقد يكون التصريح ذا فائدة إذا أردت تقديم دعم معنوي وشرعية لمدافعين محليين عن حقوق الإنسان.

من الممكن لمسؤولين آخرين الإدلاء بتصريحات علنية، ومن بينهم رئيس البرلمان الأوروبي، وأعضاء البرلمان الأوروبي الذين يزورون بلدا ما، أو رؤساء اللجان ذات الصلة في البرلمان الأوروبي.

إذا أردت أن يصدر بيان علني عن الاتحاد الأوروبي، اتصل برئيس القسم السياسي أو المسؤول عن حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأوروبي، واتصل بالمسؤولين عن حقوق الإنسان في المكتب القطري المختص ببلدك في وزارة العمل الأوروبي الخارجي. القضايا شديدة الحساسية والعاجلة قد تحتاج إلى الاتصال بسفراء الاتحاد الأوروبي على مستوى اللجنة السياسية والأمنية في بروكسل، الذين يمنحون الموافقة على البيان.

إذا أردت الدعوة إلى صدور بيان من رئيس البرلمان الأوروبي أو أحد أعضاء هذا البرلمان، اتصل بمكتبه مباشرة، وقدم المعلومات حول القضية التي تناصرها.

قرار من البرلمان الأوروبي

قرارات البرلمان الأوروبي بشأن مسائل السياسة الخارجية ليست ملزمة للاتحاد الأوروبي، ولكنها وسائل مناصرة مفيدة في ممارسة الضغط على مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى وحكومات دول جنوب المتوسط. يستطيع البرلمان الأوروبي تبني قرارات «عادية»، منها القرارات التي تصدر بعد جلسة استماع للجنة برلمانية بشأن قضية ما أو دولة، أو بعد زيارة وفد من البرلمان لبلد ما. تستغرق عملية صياغة قرار من هذا النوع شهورا قليلة. ويمكن للبرلمان الأوروبي في جلساته العامة إصدار ثلاثة أنواع من القرارات «العاجلة» بشأن أوضاع متعلقة بحقوق الإنسان مثيرة للقلق، أو حالات محددة، أو بشأن بلد ما. هذه الأنواع من القرارات هي وسيلة رد الفعل الأسرع، وتتم صياغتها خلال أسبوع واحد. ويحق للبرلمان الأوروبي أن يطلب من الممثل الأعلى/نائب الرئيس حضور نقاش السياسة الخارجية في واحدة من جلساته الكاملة.

إذا أردت أن يصدر قرار عن البرلمان الأوروبي، اتصل بعضو بارز من الأعضاء، ورئيس لجنة ذات صلة، أو وفد أو موظفي جماعة سياسية. حاول كسب تأييد بضع جماعات سياسية، وواحدة من الجماعات الكبيرة (حزب الشعب الأوروبي أو التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين). قم بإعداد وثائق معلومات، بما في ذلك تفاصيل دقيقة عن قضية المناصرة، وتوصيات محددة من البرلمان الأوروبي. يجب تقديم المعلومات نفسها إلى وحدة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي (45). إذا أردت صدور قرار عاجل من البرلمان الأوروبي، يجب توفير المعلومات بشأن قضية المناصرة قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من جلسة كاملة للبرلمان. احرص على المتابعة بسؤال أعضاء البرلمان الأوروبي عما إذا كانت الإجراءات المطلوبة قد أخذت في الحسبان من قبل مؤسسات أخرى في الاتحاد.

يمكنك أيضا الدعوة إلى صدور قرار من خلال الخطوات التالية:

- **تقديم عرض في جلسة لجنة برلمانية، أو اجتماع عام آخر من تنظيم لجنة أو أعضاء البرلمان الأوروبي. لتقديم عرض، اتصل برئيس اللجنة ذات الصلة، وسكرتاريا اللجنة، أو عضو أو أكثر من الأعضاء البارزين في اللجنة.**
- **الاجتماع مع أعضاء وفد البرلمان الأوروبي أثناء زيارتهم لبلدك. اتصل ببعثة الاتحاد الأوروبي المحلية أو سكرتاريا الوفد الزائر لمعرفة موعد الزيارة، واطلب اجتماعا مع الوفد.**

الأسئلة البرلمانية

يحق لأعضاء البرلمان الأوروبي توجيه أسئلة لمجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، أو الممثل الأعلى/نائب الرئيس بشأن ما يجري عمله من أجل معالجة قضية محددة من قضايا حقوق الإنسان. تفيد الإجابات في القيام بالمزيد من جهود المناصرة، أو في الحصول على معلومات. ولكن قد يمر زمن طويل قبل حصول عضو البرلمان على إجابة عن السؤال.

لاقتراح توجيه سؤال من عضو في البرلمان الأوروبي، اتصل بمكتب العضو المؤيد المحتمل لقضيتك. يمكن تحديد النواب المؤيدين من خلال عضويتهم في اللجان والوفود البرلمانية، وسجلهم في البرلمان. كل هذه الأمور يمكن الاطلاع عليها بزيارة موقع البرلمان الأوروبي.

على مستوى عواصم دول الاتحاد الأوروبي

بالنظر إلى أن دول الاتحاد الأوروبي هي صانعة القرار الرئيسية في مجال السياسة الخارجية، يجب الاهتمام كثيرا بالمناصرة لدى دول بعينها من دول الاتحاد. هذا أمر مهم لأن دول الاتحاد تشكل سياسته الخارجية، ولأنه تتوفر لديها ذات الوسائل المتوفرة للاتحاد لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في بلد ما، مثل العقوبات والتصريحات العلنية والمذكرات الدبلوماسية، إلى آخره.

للسعي إلى المناصرة لدى دولة من دول الاتحاد بشأن قضايا حقوق الإنسان، يمكنك القيام بالأمور التالية:

- اتصل بسفارة الدولة العضو في الاتحاد (السفير أو رئيس البعثة أو نائبه).
- محاولة التأثير على وزير الخارجية في الدولة العضو في الاتحاد أو المسؤولين في الوزارة في عاصمة الدولة المعنية.
- الطلب من أعضاء البرلمان الوطني طرح أسئلة أو اقتراح قرارات تحث الدولة على اتخاذ إجراءات.
- الاجتماع مع وزراء الخارجية، وموظفي وزارة الخارجية وأعضاء البرلمان الوطني، أو المسؤولين الوطنيين الآخرين عندما يزورون بلدك. يمكن الاتصال بالسفارات لمعرفة مواعيد الزيارات ولطلب اجتماع.

3. أمثلة على خرائط طرق للمناصرة

تصويت الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة في عام 2014

ملاحظة أولية: رغم أن هذا المثال لا يرتبط مباشرة بآليات الاتحاد الأوروبي المذكورة في هذا الدليل، إلا أنه مثال مفيد لأنه يوضح أن دول الاتحاد نشطة في محافل أخرى، مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وهو أيضا مثال جيد على كيفية تعاون الأورو-متوسطية للحقوق مع المنظمات الأعضاء والشريكة لتحقيق نتائج محددة.

1. تحديد القضية

في الدورة التي عقدت في كانون الثاني (يناير) 2015، كان من المقرر أن يصوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على استنتاجات تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة في عام 2014. لجنة التحقيق وجدت أن كلا من إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة ارتكب جرائم حرب محتملة، وأوصت باتخاذ إجراءات للتصدي لثقافة الإفلات من العقاب السائدة التي تغذي الصراع. الاتحاد الأوروبي ودوله امتنعا في الماضي عن معالجة هذه القضية في سياساتهما، وفي بعض الحالات صوتا ضد توصيات بوضع الأمم المتحدة آليات محاسبة ذات علاقة بشأن إسرائيل/فلسطين.

2. تحديد أهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

حددت الأورو-متوسطية للحقوق الأهداف التالية:

- هدف طويل الأجل: ضمان العدالة لضحايا انتهاكات الماضي ومنع وقوع انتهاكات في المستقبل.
- هدف متوسط الأجل: جعل الاتحاد الأوروبي يحث الأطراف المعنية على تقديم الجناة إلى العدالة، ودعم الآليات الدولية للعدالة حيثما تخفق الآليات المحلية في تحقيقها.
- هدف قصير الأجل: جعل دول الاتحاد الأوروبي تصوت لصالح قرار من مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالموافقة على توصيات تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في النزاع في غزة بشأن التصدي لثقافة الإفلات من العقاب.

3. تحديد المستهدفين

استهدفت الاورو-متوسطية للحقوق بعثات وزارات الخارجية دول الاتحاد الثماني الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الموجودة (البعثات) في جنيف. وتم أيضا استهداف دائرة العمل الأوروبي الخارجي وفريق العمل المعني بحقوق الإنسان في مجلس الاتحاد الأوروبي وذلك لدورهما في تنسيق مواقف الاتحاد الأوروبي داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم

المتحدة. إضافة إلى ذلك، اتصلت الأورو-متوسطية للحقوق بالمنظمات الأعضاء والشريكة بالنظر إلى دورها المهم في نقل الرسائل إلى المسؤولين في جنيف وبروكسل وعواصم دول الاتحاد الأوروبي.

4. التفكير في رسائل رئيسية

أعدت الأورو-متوسطية للحقوق ورقة إحاطة معمقة حللت فيها حساسيات والتزامات الاتحاد الأوروبي ودوله في المواقف المتبناة في الماضي تجاه مكافحة الإفلات من العقاب. وبناء على هذا التحليل، فإن الإحاطة المذكورة أوصت برسائل ودعوات مناسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

5. التفكير في إقامة شراكات وشبكات

لكي تصل رسالتنا في وقت واحد إلى مستويات مختلفة من عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، من المهم الاعتماد على المنظمات الأعضاء والشريكة في الأورو-متوسطية للحقوق، وخاصة المنظمات الموجودة في عواصم دول الاتحاد، وتلك التي تبذل جهود مناصرة في جنيف. لذلك، تم توزيع وثيقة الإحاطة على نطاق واسع، وهذا وسّع دائرة انتشارها ووزع تحمل الأعباء. كانت هذه الخطوات مهمة للغاية بالنظر إلى حدوث مشاورات في الدقيقة الأخيرة بين وفود دول الاتحاد في جنيف ووزراء الدولة المعنية قبل التصويت.

6. وضع خطة عمل في الوقت المناسب

تعاونت الأورو-متوسطية للحقوق مع المنظمات الأعضاء والشريكة على وضع خطة مناصرة. وحددت فيها مبادرة المناصرة الرئيسية (مثل الاجتماعات، والدعوات وتقديم مساهمات، وإرسال رسائل إلكترونية للمسؤولين)؛ كذلك تم وضع خطة للتواصل مع وسائل الإعلام (من خلال البيانات الصحفية ومقالات الرأي على سبيل المثال)؛ وتم قبل التصويت وضع آليات للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية (من خلال الاتصالات المنتظمة والقوائم البريدية)؛ وتم الاتفاق على خطة العمل وتوزيع المهام وتحديثها بشكل منظم أثناء اتصالات تنسيقية مع المنظمات غير الحكومية.

7. الرصد والتقييم

بعد تصويت الاتحاد الأوروبي بالإجماع لصالح القرار الصادر في 3 تموز (يوليو) 2015 عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قيمت الأورو-متوسطية للحقوق ومنظماتها محتوى القرار. وسعت من خلال اجتماع مع مسؤولين ومنظمات غير حكومية إلى فهم المفاوضات الداخلية التي أدت إلى تغيير سياسة الاتحاد الأوروبي. وتم طلب إعداد وثيقة إحاطة لتحديد كيف يمكن الاستفادة من توصيات لجنة التحقيق والتزامات الاتحاد الأوروبي في المزيد من جهود المناصرة.

8. المراجعة والتعديل

وبالنظر إلى أن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع لأمم المتحدة وجه دعوات محددة للمجتمع الدولي، تقرر استخدام هذه الدعوات كوسيلة للمزيد من جهود المناصرة. وتم تشجيع الاتحاد الأوروبي على ترجمة الالتزامات إلى إجراءات إضافية، تشمل الدعوة إلى المحاسبة في استنتاجات وبيانات مجلس الشؤون الخارجية في المستقبل.

9. المتابعة

بعد فترة وجيزة من التصويت، تم إطلاق بضع مبادرات مناصرة، من بينها إرسال وفد إلى المملكة المتحدة يضم أعضاء إسرائيليين وفلسطينيين. وتم إعداد وتسليم تقرير قبل صدور استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية في تموز (يوليو) 2015. هذه المبادرات، ومن بينها وفد متابعة سافر إلى بروكسل في شباط (فبراير) 2016، هدفت إلى تشجيع الاتحاد الأوروبي على ترجمة التزاماته بمبدأ المحاسبة إلى إجراءات ملموسة. وفي 14 آذار (مارس) 2016، نشرت الأورو-متوسطية للحقوق بيانا حددت فيه خمس خطوات ملموسة بوسع الاتحاد الأوروبي اتخاذها دعما لمبدأ المحاسبة.

تصويت الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في النزاع في غزة عام 2014

2014

2015

23 تموز (يوليو) 2014:

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يكلف لجنة بالتحقيق في الانتهاكات المحتملة التي حدثت أثناء النزاع الذي حدث في غزة في عام 2014.

23 ايار (مايو) 2015:

الأورو-متوسطية للحقوق تجتمع مع المنظمات الأعضاء فيها لشرح خطة العمل وتنسيق نشاطات المناصرة قبل حدوث التصويت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

12 حزيران (يونيو) 2015:

أعدت الأورو-متوسطية للحقوق ورقة إحاطة حددت فيها توصيات برسائل مناصرة، ودعوات توجه إلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تموز (يوليو) 2015:

اجتماعات مع مسؤولين ومنظمات غير حكومية لفهم المفاوضات الداخلية التي أدت إلى تصويت الاتحاد الأوروبي لصالح القرار؛ تكليف شخص بإعداد ورقة إحاطة لتحديد كيف يمكن الاستفادة من الالتزامات في جهود مناصرة أخرى في المستقبل.

2016

شباط (فبراير) 2016

المتابعة بجهود مناصرة لتشجيع الاتحاد الأوروبي على ترجمة التزاماته إلى أفعال. الأورو-متوسطية للحقوق تصدر بيانا تحدد فيه خمس خطوات يمكن للاتحاد الأوروبي اتخاذها في اجتماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في آذار (مارس) 2016

3 تموز (يوليو) 2015

الاتحاد الأوروبي يصوت لصالح قرار لجنة التحقيق في النزاع في غزة فيما يتعلق بمبدأ المحاسبة في إسرائيل/فلسطين.

24 حزيران – 3 تموز 2015:

نشاطات مناصرة مختلفة قامت بها منظمات غير حكومية منظمات شريكة، من بينها إرسال بعثة إلى جنيف، والقيام بجهود مناصرة لدى الاتحاد الأوروبي ودوله؛ ونشاطات إعلامية.

قرار البرلمان الأوروبي العاجل بشأن الجزائر

1. تحديد القضية

رغم وعود الإصلاح منذ عام 2011، لا تزال حالة حقوق الإنسان في الجزائر رديئة. وزادت المضايقات القضائية للأصوات المعارضة وأصبحت ممارسة شائعة، خاصة في المناطق الجنوبية من البلاد، وتكثفت منذ بداية عام 2015. في أوائل عام 2015، ألقي القبض على نشطاء في مجال حقوق العمال عقب احتجاجات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. تمنع السلطات المظاهرات السلمية بانتظام أو تفرقها الشرطة بالقوة. ويتعرض المتظاهرون السلميون للاعتقال والاحتجاز والمحاكمات الجائرة. هذه أمثلة على القيود العديدة المفروضة على حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات في الجزائر.

2. تحديد أهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

الهدف الطويل الأجل هو وضع حد لانتهاكات حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات في مجال حقوق الإنسان في الجزائر. وكان الهدف القصير الأجل الإفراج عن النشطاء المعتقلين.

3. تحديد المستهدفين

يستطيع البرلمان الأوروبي تبني ثلاثة أنواع من القرارات العاجلة أثناء جلساته العامة التي تعقد في ستراسبورغ. توجه هذه القرارات رسالة سياسية للبلد المعني، وتسلط الضوء على القضية دوليا. وكثيرا ما يثير البرلمان الأوروبي حالات فردية في دول أخرى. يمكن أن تشمل قرارات البرلمان الأوروبي توصيات موجهة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله. بناء على ما سبق، تقرر توجيه دعوة إلى أعضاء البرلمان الأوروبي لاعتماد قرار عاجل بشأن الجزائر. وخلال لقاء مع نائب رئيس البرلمان الأوروبي لشؤون حقوق الإنسان، حثه ناشط جزائري على القيام بعمل لصالح النشطاء المسجونين.

4. التفكير في رسائل رئيسية

التزم نائب رئيس البرلمان بدعم إصدار قرار عاجل بشأن هذه المسألة. ولذلك، تمت متابعة الأمر معه حرصا على قيامه ببدء العملية التي تؤدي إلى صدور قرار البرلمان الأوروبي بشأن الجزائر. تم إعداد ورقة إحاطة عن وضع النشطاء، وتحديث المعلومات عن حالة حقوق الإنسان. وتمت صياغة مقترحات محددة للتأثير على محتوى القرار.

5. التفكير في إقامة شراكات وشبكات

الحصول على قرار من البرلمان الأوروبي مهمة صعبة تتطلب الكثير من الجهود، وخاصة عند الاتصال بالجماعات السياسية المختلفة في البرلمان الأوروبي. لذلك، كان من المفيد العمل مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالقضية نفسها على مستوى الاتحاد الأوروبي، لأن فعل ذلك يسلط المزيد من الأضواء على القضية، ويؤدي إلى تقاسم الأعباء.

6. وضع خطة عمل في الوقت المناسب

تم وضع خطة عمل بالتنسيق مع منظمات غير حكومية أخرى. شملت الخطة توزيع ورقة الإحاطة على العديد من أصحاب المصلحة في البرلمان الأوروبي، واتصالات مباشرة معهم حرصا على تضمين رسائلنا الرئيسية في القرار. وشملت خطة العمل أيضا إصدار بيان مشترك بعد تبني القرار للترحيب بصدوره وتعزيز الرسالة التي يتضمنها.

7. الرصد والتقييم

فور تبني القرار، قيمت محتواه المنظمات غير الحكومية التي شاركت في العملية، وقارنته مع ورقة الإحاطة التي أعدت من أجل صدوره. تم إعداد بيان صحفي مشترك للتعبير عن رد الفعل عليه وتكرار المطالب. وتم الاتفاق لاحقا على متابعة تنفيذ القرار بعد مرور شهور قليلة على صدوره.

8. المراجعة والتعديل

لأن القرار تضمن توصيات محددة موجهة إلى دائرة العمل الأوروبي الخارجي ودول الاتحاد الأوروبي، تقرر استخدامه كوسيلة للقيام بالمزيد من جهود المناصرة. كان موعد عقد اجتماع مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مقررا بعد أسابيع قليلة من صدور القرار. ولذلك، وجهت المنظمات غير الحكومية رسالة إلى كل من الممثل الأعلى، فيديركا موغيرني، والمفوض المسؤول عن سياسة الجوار الأوروبي، يوهانس هان، ووزراء خارجية دول الاتحاد. وطلبت الرسالة إعطاء أولوية لحقوق الإنسان في جدول أعمال اجتماع مجلس الشراكة، وذكرت بالتوصيات الواردة في القرار العاجل الصادر عن البرلمان الأوروبي.

9. المتابعة

حسب الاتفاق المسبق بهذا الشأن، ناقشت المنظمات غير الحكومية إجراءات المتابعة بعد مرور بضعة أشهر على صدور القرار. أدى القرار إلى نتائج هامة، من بينها قيام لجنة المعايير في منظمة العمل الدولية ببحث الوضع في الجزائر في حزيران (يونيو) 2015. ولأن البرلمان الأوروبي لم يتابع القرار الذي اصدره، أعدت المنظمات غير الحكومية وثيقة من صفحتين تضمنت قائمة بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة الدعم لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر. وأرسلت التوصيات إلى البرلمان الأوروبي وجماعاته السياسية، وبعض الأعضاء.

قرار عاجل من البرلمان الأوروبي بشأن الجزائر

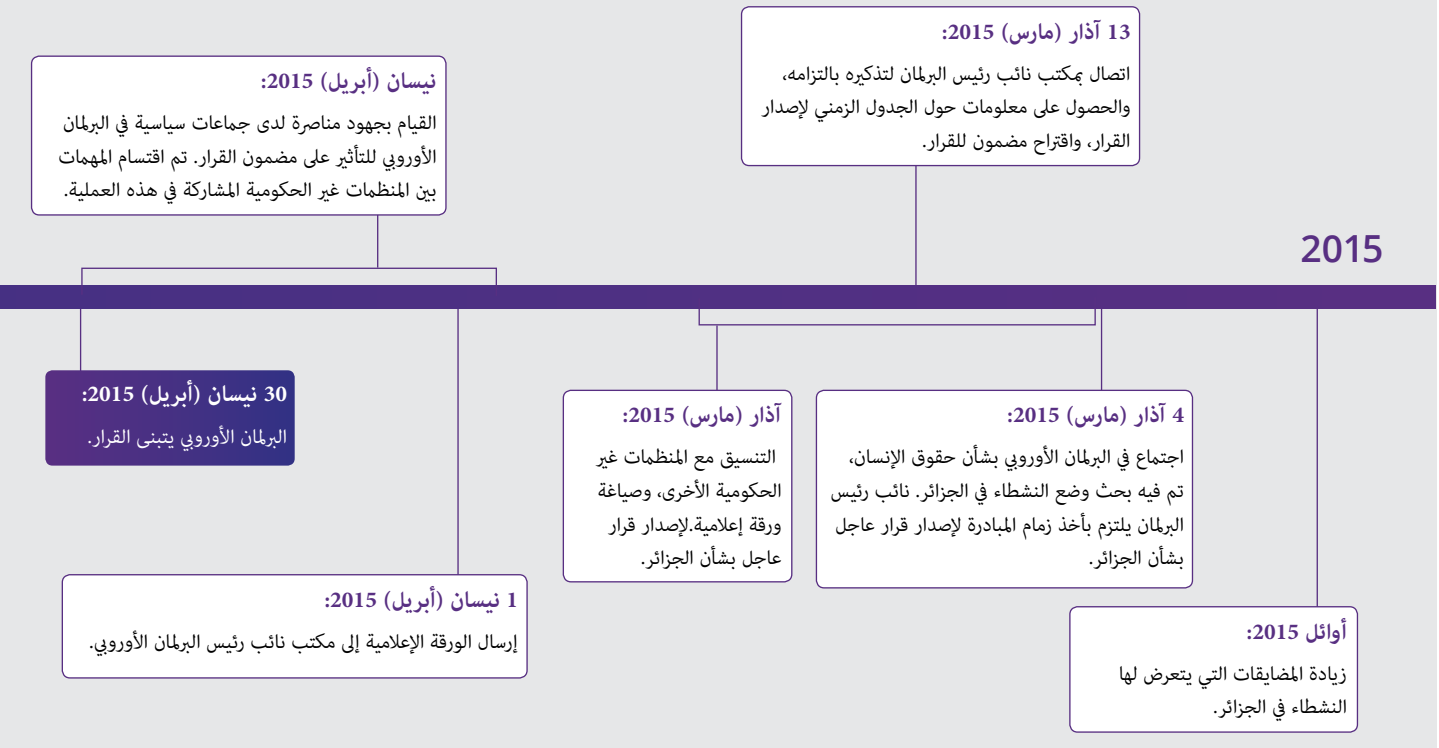

كانون الأول (ديسمبر) 2015:

اجتماع تنسيقي للمنظمات غير الحكومية لوضع اللمسات الأخيرة على التوصيات الموجهة إلى البرلمان الأوروبي لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن الجزائر.

2016

16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015:

اجتماع في مكتب نائب رئيس البرلمان الأوروبي لمناقشة النتائج المحتملة للقرار، وإجراءات المتابعة الممكنة.

منتصف كانون الثاني (يناير) 2016:

إرسال التوصيات، وتنظيم بعثة مناصرة لزيارة بروكسل، واستهداف البرلمان الأوروبي وهيئات أخرى، لبحث اتخاذ إجراءات متابعة ملموسة.

1. تحديد القضية

في أوائل عام 2015، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سينشر تقريرا في الخريف بشأن مراجعة سياسة الجوار الأوروبي. في 4 آذار (مارس) 2015، نشرت ورقة لإطلاق مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وكانت مراجعة سياسة الجوار الأوروبي السابقة تمت في عام 2011 بعد الانتفاضات العربية، واتسمت بنهج واضح قائم على حقوق الإنسان.

2. تحديد أهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

نظرا لتزايد التعبير عن المخاوف المتعلقة بقضايا الأمن والهجرة على مستوى الاتحاد الأوروبي، كان الهدف الرئيسي ضمان بقاء التركيز على حقوق الإنسان في سياسة الجوار الجديدة، وأن يزيد الاتحاد الأوروبي دعمه لحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة. كان الهدف الآخر تعزيز مساهمة المجتمع المدني في عملية التشاور، وعلى المدى الطويل، مراجعة وتقييم العلاقات الثنائية.

3. تحديد المستهدفين

تولت المديرية العامة لمفاوضات الجوار وتوسيع العضوية، ودائرة العمل الخارجي، إدارة المشاورات وصياغة تقرير مراجعة سياسة الجوار. هاتان المؤسستان كانتا هدف جهود المناصرة، وإلى حد أقل، ممثلي دول الاتحاد في بروكسل، والبرلمان الأوروبي. وتم تقاسم المعلومات التي جمعت عن المشاورات التي أجرتها وفود الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع مع المنظمات الأعضاء في الأورو-متوسطية للحقوق. وتم تحديد منظمات غير حكومية مهتمة بالقضية ذاتها للتحالف معها لكي تصل رسائلنا الرئيسية لجمهور أوسع.

4. التفكير في رسائل رئيسية

في 12 أيار (مايو) 2015، نشرت الأورو-متوسطية للحقوق «كتابا أبيض» بثلاث لغات: الإنجليزية والفرنسية والعربية. ولأن عام 2015 كان أيضا عام الذكرى السنوي العشرين لإعلان برشلونة، تم تبويب التوصيات ضمن عشرين بابا للحصول على سياسة جوار أفضل. وشملت التوصيات الجوانب التالية: تعزيز البعد الإقليمي في سياسة الجوار؛ سياسة خارجية متماسكة؛ دور مهم لمنظمات المجتمع المدني؛ حقوق المرأة؛ الهجرة؛ حالات النزاع؛ التجارة الحرة.

5. التفكير في إقامة شراكات وشبكات

بالنظر إلى أن سياسة الجوار الأوروبي في صلب اهتمامات الأورو-متوسطية للحقوق، تقرر إصدار «الكتاب الأبيض» بدلا من تقديم مساهمات مشتركة مع منظمات غير حكومية أخرى. ولكن التوصيات الواردة في الكتاب الأبيض أرسلت إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتنمية المهتمة بالقضية، وبعضها ضمن التوصيات في مساهماتها في المشاورات حول مراجعة سياسة الجوار الأوروبي.

6. وضع خطة عمل في الوقت المناسب

وضعت خطة العمل بعد التشاور ومعرفة الجدول الزمني للتقرير المتعلق بالمراجعة، وفي الوقت نفسه تم اغتنام فرص مثل منتدى الاتحاد الأوروبي-المجتمع المدني في الجوار الجنوبي، الذي عقد في أيار (مايو) 2015، والجمعية العامة للشبكة الأورو-متوسطية للحقوق التي عقدت في حزيران (يونيو) 2015. ونظمت ورشة أثناء أعمال الجمعية العامة، وخصصت لمناقشة سياسة الجوار الأوروبي مع الأعضاء، وأدى ذلك إلى تقديم مساهمة ثانية إلى الاتحاد الأوروبي. وعقد اجتماع مع ممثلي دول الاتحاد الأوروبي المقيمين في بروكسل لتقديم توصياتنا، والحصول على معلومات عن مواقفها بشأن المراجعة.

وعقدت اجتماعات مع المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الأوروبي الخارجي، بما في ذلك اجتماع على مستوى موظفي مفوض أوروبي، ومقرر البرلمان الأوروبي المعني بالمراجعة. وكان ذلك قبل حلول موعد نهاية عملية التشاور في 30 يونيو (حزيران) 2015. وتم هذا بمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق.

7. الرصد والتقييم

بعد انتهاء فصل الصيف، نظمت سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين في الاتحاد الأوروبي للحصول على فكرة عما ستؤول إليه مراجعة سياسة الجوار، واستكشاف فرص أخرى للتأثير على المراجعة. وعلم أن حقوق الإنسان ليست أولوية قصوى، وقد لا تتضمن السياسة الجديدة فصلا خاصا بحقوق الإنسان. بعد ذلك، تم الاتصال بمسؤولين في الاتحاد الأوروبي للتأثير على النتيجة النهائية.

نشر الاتحاد الأوروبي تقرير مراجعة سياسة الجوار الأوروبي في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، واتسمت السياسة الجديدة بتركيز واضح على الأمن و»الاستقرار» في المنطقة. وتعرضت حقوق الإنسان إلى التهميش في التقرير، ويستدل على ذلك بعدم ذكرها كأولوية من أولويات التعاون. على الجانب الإيجابي، كان هناك فصل حول «الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان»؛ وتركيز واضح على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإعادة تأكيد الالتزام بدعم المجتمع المدني في المنطقة.

8. المراجعة والتعديل

بعد نشر مراجعة مخيبة للآمال، تقرر التركيز على تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي الجديدة، وخاصة على الحاجة إلى تسليط الضوء على تقارير التقييم القطرية، وإشراك المجتمع المدني في المفاوضات حول أولويات الشراكة التي يتفق عليها الاتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة. عقدت اجتماعات مع المفوضية الأوروبية لإثارة المخاوف بشأن الدعم المالي الفعلي للمجتمع المدني وفق برنامج دعم المجتمع المدني في إطار سياسة الجوار الأوروبي. وتوفرت فرص جيدة للمناصرة عندما عقد منتديان في آذار (مارس)، وأيار (مايو) 2016 للحديث عن هذه المخاوف في لقاءات خاصة وعامة.

9. المتابعة

لإبلاغ المنظمات الأعضاء والشريكة بنتائج مراجعة سياسة الجوار الأوروبي، والتحديات المتعلقة بتنفيذها، تم تنظيم ندوة في بروكسل في 22 نيسان (أبريل) 2016 حضرها ممثلو منظمات غير حكومية، ومسؤولون من الاتحاد الأوروبي ودوله، وأكاديميون. كان أحد المتحدثين الرئيسيين في الندوة المدير المسؤول عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دائرة العمل الأوروبي الخارجي. وقد أعلن في كلمته أن جميع التقارير القطرية ستظل علنية.

في وقت لاحق، عقدت مشاورات مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة أولويات الشراكة التي يجري التفاوض بشأنها مع مصر والأردن ولبنان. وفي حالتين لاحقتين، نظم الاتحاد الأوروبي مشاورات مع منظمات المجتمع المدني المحلي، وظهرت حقوق الإنسان في هذه المشاورات ضمن الأولويات. ساهمت الأورو-متوسطية في هذه المشاورات، وتنوي متابعة تحديد أولويات الشراكة الأخرى عن كثب.

التأثير على مراجعة سياسة الجوار الأوروبي

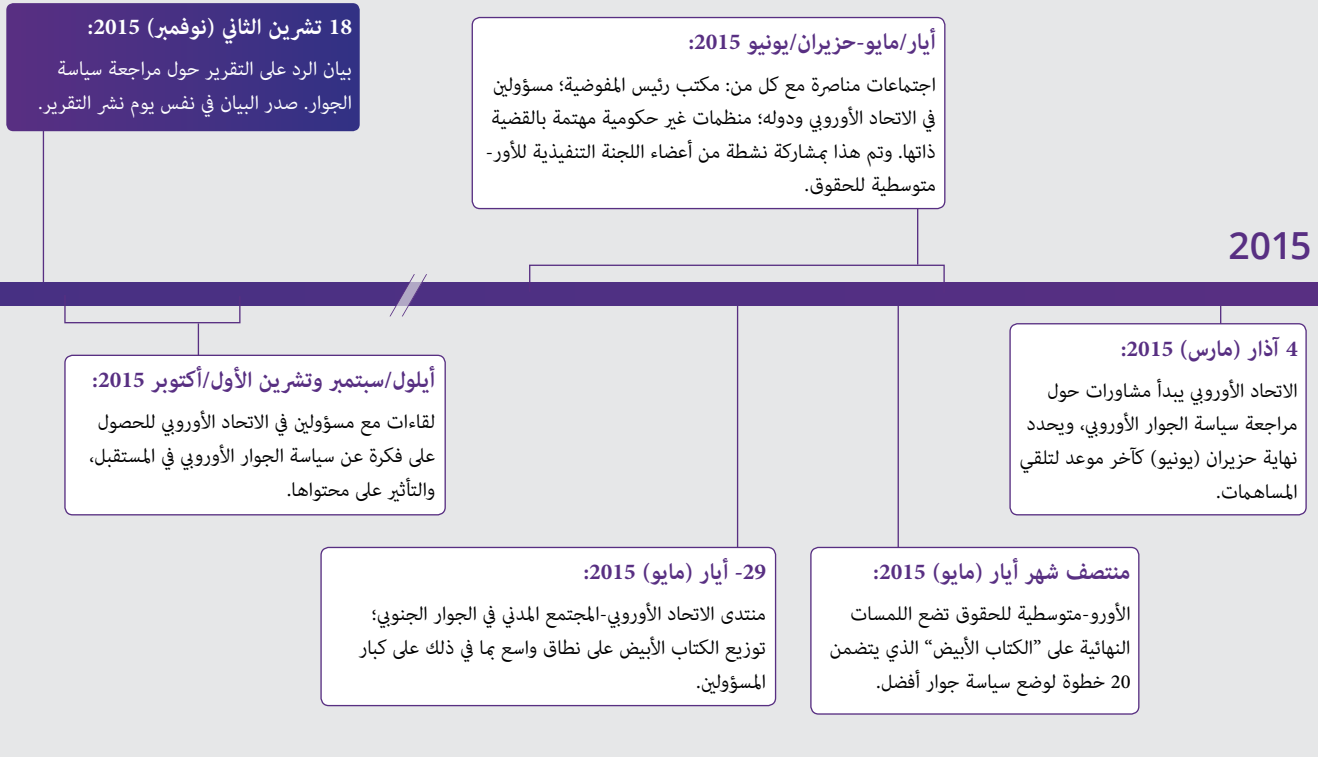

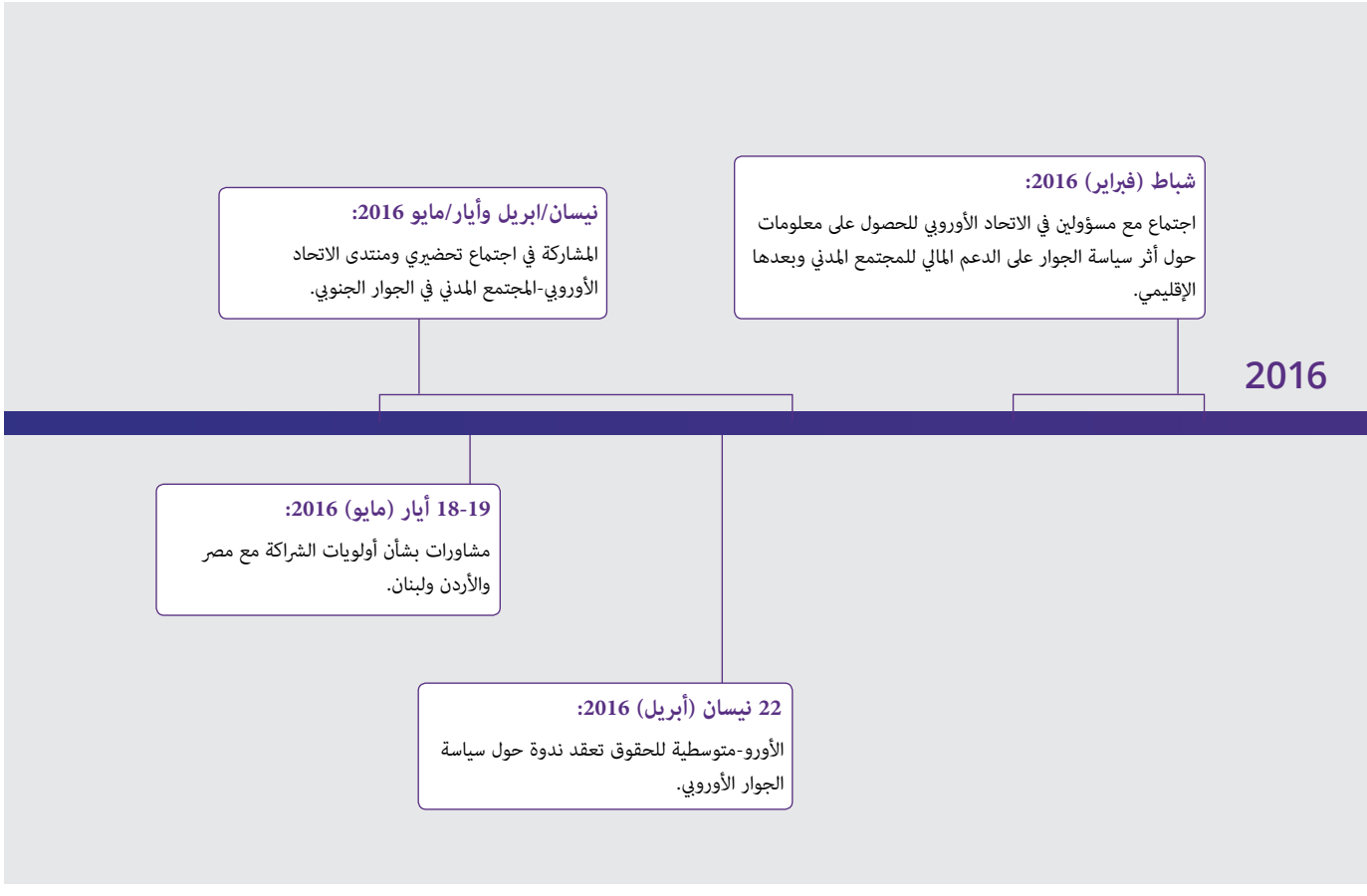
2016
شباط (فبراير) 2016:
اجتماع مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي للحصول على معلومات حول أثر سياسة الجوار على الدعم المالي للمجتمع المدني وبعدها الإقليمي.
نيسان/ابريل وأيار/مايو 2016:
المشاركة في اجتماع تحضيري ومنتدى الاتحاد الأوروبي-المجتمع المدني في الجوار الجنوبي.
18-19 أيار (مايو) 2016:
مشاورات بشأن أولويات الشراكة مع مصر والأردن ولبنان.
22 نيسان (أبريل) 2016:
الأورو-متوسطية للحقوق تعقد ندوة حول سياسة الجوار الأوروبي.

الهوامش

1 انظر/ي موقع الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق: http://www.euromedrights.org

2 معلومات موجزة عن الاتحاد الأوروبي على الرابط التالي:
http://europa.eu/about-eu/basic-information/about/index_en.htm

3 في عام 1951، وقعت بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا في باريس على معاهدة سميت جماعة الفحم والحديد الصلب. وفي عام 1957، وقعت الدول نفسها في روما على معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية الاقتصادية.

4 يعتمد الأمر على التطورات بعد الاستفتاء الذي جرى في المملكة المتحدة في حزيران (يونيو) 2016 على الانسحاب من عضوية الاتحاد الأوروبي.

5 يضم الاتحاد الأوروبي مؤسسات أخرى، لكنها ليست ذات صلة كافية بمجال حقوق الإنسان والشؤون الخارجية.

6 المزيد من المعلومات على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/en/european-council/president/role/

7 انظر/ي على سبيل المثال استنتاجات المجلس الأوروبي بتاريخ 18-19 شباط (فبراير) 2016، المتعلقة بمناقشة الأوضاع في سورية وليبيا، على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/02/19-eu-co-conclusions/

8 على سبيل المثال، مجموعة الصداقة الفرنسية-الفلسطينية في مجلس الشيوخ الفرنسي، على الرابط التالي:
https://www.senat.fr/groupe-interparlementaire-amitie/ami_632.html

9 انظر/ي القسم 2.1. الخاص بالتزامات الاتحاد الأوروبي العالمية بشأن حقوق الإنسان.

10 «ديمارش» كلمة فرنسية تعني مذكرة خطية أو شفوية غير علنية يعبر فيها الاتحاد الأوروبي عن موقفه (استفسار أو احتجاج) لدولة غير عضو في الاتحاد أو منظمة بين-حكومية. قد يرد في المذكرة طلب للقيام بعمل محدد أو إجراءات معينة. انظر/ي القسم 3.2. الخاص بكيفية حمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ اجراءات.

11 المزيد من المعلومات على الرابط التالي:
http://www.eeas.europa.eu/cfsp/sanctions/index_en.htm

12 انظر/ي على سبيل المثال استنتاجات المجلس حول عملية السلام في الشرق الأوسط، 18 كانون الثاني (يناير) 2016، على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/01/18-fac-conclusions-mepp/

13 المزيد من المعلومات عن اجتماعات مجلس الشراكة في القسم الثاني من هذا الدليل.

14 المزيد من المعلومات حول إرشادات الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية) في القسم الثاني من هذا الدليل.

15 المزيد من المعلومات عن استراتيجيات حقوق الإنسان والديمقراطية الخاصة بكل دولة في القسم الثاني من هذا الدليل.

16 مجلس الاتحاد الأوروبي، العدل والشؤون الداخلية، على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/configurations/jha/
وانظر/ي على سبيل المثال استنتاجات المجلس بشأن الهجرة، 21 نيسان (أبريل) 2016، على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/jha/2016/04/21/

17 انظـر/ي عـلى سـبيل المثـال إعـلان الممثـل الأعـلى نيابـة عـن الاتحـاد الأوروبي حـول لبنـان، 26 أيـار (مايـو) 2016، عـلى الرابـط التـالي:
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/05/26-hr-declaration-on-lebanon /

18 «ديمـارش» كلمـة فرنسـية تعنـي مذكـرة خطيـة أو شـفوية غـير علنيـة يعـبر فيهـا الاتحـاد الأوروبي عـن موقفـه (استفسـار أو احتجـاج) لدولـة غـير عضـو في الاتحـاد أو منظمـة بين-حكوميـة. قـد يـرد في المذكـرة طلـب للقيـام بعمـل محـدد أو إجـراءات معينـة.

19 تم تجديد خطة العمل للفترة 2015-2019، على الرابط التالي:
http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10897-2015-INIT/en/pdf

20 المزيـد مـن المعلومـات حـول إرشـادات الاتحـاد الأوروبي بشـأن حقـوق الإنسـان في القسـم الثـاني مـن هـذا الدليـل.

21 انظـر/ي في القسـم 2.2 التزامـات الاتحـاد الأوروبي بحقـوق الإنسـان وسياسـته تجـاه جنـوب البحـر الأبيـض المتوسـط

22 المزيد من المعلومات حول اتفاقيات الشراكة في القسم الثاني من هذا الدليل.

23 المزيـد مـن المعلومـات عـن العلاقـة بـين البرلمـان الأوروبي والممثـل الأعلى/نائـب الرئيـس عـلى الرابـط التـالي:
http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2015/545707/EPRS_ATA%282015%29545707_REV1_EN.pdf

24 البرلمان الأوروبي حسب الجماعات السياسية:
http://www.europarl.europa.eu/meps/en/hemicycle.html

25 المزيد من المعلومات عن التنظيم الداخلي للبرلمان الأوروبي على الرابط التالي:
http://www.europarl.europa.eu/aboutparliament/en/20150201PVL00010/Organisation

26 انظـر/ي عـلى سـبيل المثـال سـؤال برلمـاني عـن عمـل المجتمـع المـدني وحريـة التعبـير في مـصر، عـلى الرابـط التـالي:
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef -%2f%2fEP%2f%2fTEXT%2bWQ%2bE-2016-004099%2b0%2bDOC%2bXML%2bV0%2f%2fEN&language=EN

27 انظـر/ي عـلى سـبيل المثـال قـرار البرلمـان الأوروبي بتاريـخ 30 نيسـان (أبريـل) 2015 حـول سـجن العـمال والنشـطاء في الجزائـر، عـلى الرابـط التـالي:
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0188+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN

28 تدعـم السـكرتاريا عمـل اللجنـة الفرعيـة لحقـوق الإنسـان. في عـام 2012، شـهد الجهـاز البيروقراطـي التابـع للبرلمـان الأوروبي إنشـاء وحـدة جديـدة سـميت وحـدة إجـراءات حقـوق الإنسـان لدعـم عمـل حقـوق الإنسـان في المجـالات التـي تتجـاوز نطـاق عمـل السـكرتاريا.

29 انظـر/ي عـلى سـبيل المثـال تقريـر بعثـة مراقبـة الانتخابـات في تونـس، 2014، عـلى الرابـط التـالي:
http://www.europarl.europa.eu/intcoop/election_observation/missions/2014-2019/2014_10_26_tunisie_general_elections.pdf

30 انظر/ي الرابط التالي:
http://www.eesc.europa.eu/?i=portal.en.euromed-follow-up-committee

31 انظر/ي في القسم 2.2 التزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان وسياسته تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

32 يشمل ذلك على سبيل المثال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية، التي تشمل مهماتها تدريب الشرطة الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان. المزيد من المعلومات على الرابط التالي:
http://eupolcopps.eu/en/

33 لمزيد من المعلومات عن ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص المعني بحقوق الإنسان، انظر/ي القسم الأول من هذا الدليل.

34 خطة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (2015-2019)، على الرابط التالي:
https://ec.europa.eu/anti-trafficking/sites/antitrafficking/files/joint_communication_on_human_rights_and_democracy_en.pdf

35 انظر/ي على سبيل المثال حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، 2014، على الرابط التالي:
http://eeas.europa.eu/human_rights/docs/2014-hr-annual-report_en.pdf

36 انظر/ي على سبيل المثال البيان الصادر في 31 أيار (مايو) 2016 من بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله تدين الإعدامات التي نفذت في غزة، على الرابط التالي:
http://www.eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/2016/20160531_local_statement_executions_gaza_en.pdf

37 ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وموريتانيا وموناكو والجبل الأسود والمغرب وفلسطين وسورية (التعاون مع سورية معلق) وتونس وتركيا. ليبيا عضو مراقب.

38 الممثل الأعلى/نائب الرئيس يمثل الاتحاد الأوروبي في اجتماعات وزراء الخارجية؛ تتولى المفوضية الأوروبية رئاسة الاجتماعات الوزارية المختصة فقط بالشؤون المشمولة بمجالات اختصاص الاتحاد الأوروبي. دائرة العمل الأوروبي الخارجي تمثل الرئاسة المشتركة للاتحاد الأوروبي في اجتماعات كبار المسؤولين. في المجال المتعلق بجنوب وشرق المتوسط، يتولى الأردن الرئاسة المشتركة.

39 ورقة تشاور مشتركة: نحو سياسة جوار أوروبي جديدة، 2015، على الرابط التالي:
http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/consultation/consultation.pdf

40 استجابة جديدة لجوار متغير: مراجعة لسياسة الجوار الأوروبي، 2011، على الرابط التالي:
http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/com_11_303_en.pdf

41 بيان مشترك: مراجعة سياسة الجوار الأوروبي، 2015، على الرابط التالي:
http://eeas.europa.eu/enp/documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_en.pdf

42 خلال اجتماع مجلس الشراكة مع تونس في عام 2016، اتفق الطرفان على نشر محاضر اجتماعات العام السابق، التي شملت إعلانات الجانبين. محضر الاجتماع الحادي عشر لمجلس الشراكة التونسي-الأوروبي ماضي متوفر على الرابط التالي (بالفرنسية فقط):
http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-2601-2016-INIT/fr/pdf

43 بيان الاتحاد الأوروبي حول مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر:
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/06/04-conseil-association-algerie-communique/

44 يعتمد الأمر على الدولة، فقد يكون الشكل لجنة فرعية تعنى بحقوق الإنسان، أو حوارا سياسيا يشمل قضايا حقوق الإنسان، أو فريق عمل غير رسمي. انظر/ي القسم 2.3 الخاص بالتزامات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان في سياق العلاقات الثنائية مع دول الجوار الجنوبي.

45 العنوان الإلكتروني لوحدة حقوق الإنسان
droi-secretariat@europarl.europa.eu

الملحق
كيفية البحث عن الجهة التي تريد/ين الاتصال بها

يمكنك البحث عن الشخص أو الجهة بالذهاب إلى الرابط التالي:
http://www.europa.eu/whoiswho/
(يمكنك استخدام الرابط للبحث عن شخص أو هيئة أو عن طريق التسلسل الهرمي)
مواقع بعثات الاتحاد الأوروبي موجودة على الرابط التالي:
http://www.eeas.europa.eu/delegations/
أو الرابط التالي التابع لدائرة العمل الأوروبي الخارجي:
http://www.ec.europa.eu/external_relations/repdel/edelhrm/

للاتصال بأحد في دائرة العمل الأوروبي الخارجي، لديك الخيارات التالية:

1 الهيكل التنظيمي لدائرة العمل الأوروبي الخارجي متوفرة في وثيقة (بي دي اف) يمكن تحميلها من الرابط التالي:
http://www.eeas.europa.eu/background/docs/organisation_en.pdf

2 يمكنك الاتصال على رقم الهاتف العام التالي:
+32 2 584 11 11

العناوين الإلكترونية للعاملين في دائرة العمل الأوروبي الخارجي (بما في ذلك بعثات الأوروبي) لها النمط التالي:
(الاسم الأول.اسم العائلة@...)
firstname.lastname@eeas.europa.eu

للاتصال بأحد في البرلمان الأوروبي، استخدم/ي الرابط التالي للبحث عن اسم عضو البرلمان:
http://www.europarl.europa.eu/meps/en/search.html

العناوين الإلكترونية الخاصة بالبرلمان الأوروبي لها النمط التالي:
(الاسم الأول.اسم العائلة@...)
firstname.lastname@europarl.europa.eu

للبحث عن معلومات الاتصال بأحد في المفوضية الأوروبية، استخدم/ي الرابط التالي:
http://www.europa.eu/whoiswho/

(عندئذ يمكنك البحث باستخدام اسم أو كلمة أو الهيكل التنظيمي)
العناوين الإلكترونية للعاملين في المفوضية الأوروبية لها النمط التالي:
(الاسم الأول.اسم العائلة@...)
firstname.lastname@ec.europa.eu

للاتصال بأحد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لديك الخيارات التالية:
لمحة عامة عن البعثات الدائمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بروكسل متوفرة على الرابط التالي:
http://europa.eu/whoiswho/public/index.cfm?fuseaction=idea.hierarchy&nodeID=3780&lang=en

قائمة ببعثات الاتحاد الأوروبي في المنطقة وسفارات الدول الأعضاء في الاتحاد متوفرة على الرابط التالي:

الجزائر:

http://www.eeas.europa.eu/delegations/algeria/travel_eu/embassies/index_fr.htm

مصر:

http://www.eeas.europa.eu/delegations/egypt/travel_to_eu/embassies/index_en.htm

إسرائيل:

http://www.eeas.europa.eu/delegations/israel/travel_eu/embassies/index_en.htm

الأردن

http://www.eeas.europa.eu/delegations/jordan/travel_eu/embassies/index_en.htm

لبنان:

http://www.eeas.europa.eu/delegations/lebanon/travel_to_eu/embassies/index_en.htm

المغرب:

http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/travel_to_eu/embassies/index_fr.htm

http://www.eeas.europa.eu/delegations/westbank/travel_eu/consulates/index_en.htm

سورية:

http://www.eeas.europa.eu/delegations/syria/travel_eu/embassies/index_en.htm

تونس:

http://www.eeas.europa.eu/delegations/tunisia/eu_travel/embassies/index_fr.htm

ملاحظات

هـذا الدليـل موجـه للمنظـمات الأعضـاء في الشـبكة الأورو-متوسـطية للحقـوق والمنظـمات غـير الحكوميـة الأخـرى التـي تعنـى بحقـوق الإنسـان لمسـاعدتها عـلى فهـم سياسـات الاتحـاد الأوروبي وهيـاكل صنـع القـرار فيـه. الدليـل يضـم ثلاثـة أقسـام. الأول فيـه وصـف للمؤسسـات والهيئـات الرئيسـة في الاتحـاد، ومجـالات اختصاصهـا، والأفعـال التـي يمكنهـا اتخاذهـا بشـأن حقـوق الإنسـان، ودور الـدول الأعضـاء في الاتحـاد. ويركـز القسـم الثـاني عـلى سياسـات ووسـائل الاتحـاد الأوروبي العالميـة، وعـلى الـشراكات الإقليميـة مـع دول جنـوب حـوض البحـر الأبيـض المتوسـط. والقسـم الثالـث يقـدم إرشـادات بشـأن كيفيـة وضـع وتنفيـذ خريطـة طريـق لمناصرة فعالـة لـدى الاتحـاد الأوروبي، مـع اقتراحـات عمليـة وأمثلـة عـلى ممارسـات حسـنة.